بسم الله الرحمن الرحيم

أحسن الكلام

في

تنزيه القدوس السلام

فضيلة العلامة المفتي

السيد محمد أمين الهاشمي

الحنفي الماتريدي الرضوي

شيخ الحديث الشريف وعلومه وأستاذ مادة عقيدة الاسلاميه

في جامعه فيضان المصفطي صلى الله عليه وسلم بمردان باكستان

راجعه لجنة التحقيق

بدار مودة الحسن والحسين رضي الله عنهما

الهام

اسم الكتاب: **أحسن الكلام في تنزيه القدوس السلام.**

اسم المألف/المحقق: العلامة السيد محمد أمين الهاشمي الرضوي (حفظه الله).

المراجعة: لجنة التحقيق بدار مودة الحسن والحسين رضي الله عنهما

تحت إشراف: العلامة محمد بلال القادري الرضوي (حفظه الله).

دار النشر: دار مودة الحسن والحسين رضي الله عنهما.

رقم النشر: DMAHWHR.A#٠٠٤

الطبعة: الأولى (١).

عام النشر: ١٤٤٧ هـ – ٢٠٢٥ م.

دار مودة الحسن والحسين رضي الله عنهما
لتحقيق والنشر والتوزيع

التقريظ الأوّل

من بقية السلف، إمام المدرِّسين، بحر العلوم والفنون، جامع المعقولات والمنقولات

سماحة المفتي المحدّث العلّامة أبو الفضل محمّد فضل سبحان الحنفي الماتُريدي القادري

المشرف العام على الجامعة القادرية بمردان باكستان

الحمد لله الذي توحّد بذاته وتفرّد بكمال صفاته، والصلاة والسلام على حبيبه سيّدنا محمّد المبعوث بساطع علومه وواضع معجزاته، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

نحمده ونصلّي ونسلّم على رسوله الكريم،

أمّا بعد: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.[(١)]

منذ الزمن القديم سعى العلماء العظام في التأليف والتصنيف، وهذه السلسلة جارية إن شاء الله تبارك وتعالى، وكان من تحمّل هذا الأمر العظيم خصوصًا واجب الاحترام السادةُ المفسّرون العظام، والمحدّثون الكرام، والفقهاء الأعلام، والصوفيّة والأولياء الكرام، الذين استخرجوا بحسب استعداد علومهم وأحوالهم الروحانية الرموز والأسرار والمسائل الفقهية من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. وعمومًا أصحاب العلوم والأدب والفلاسفة والمناطقة والشعراء، أي جميع أهل الفضل والعلم، سعَوا سعيًا بليغًا في التصنيف والتأليف، حتى إنّ بعض الكتب المصنَّفة في الفنون اشتهرت لأجل مؤلِّفيها المعروفين في الآفاق، وبعضها الآخر اشتهر لأجل موضوعاته وتحقيقاته.

وهذا الكتاب المسمّى **بأحسن الكلام في تنزيه القدّوس السَّلام** كذلك من هذه السلسلة، الّذي ألّفه مفتي الملّة والقوم، **العلّامة السيّد الشريف محمّد أمين الهاشمي** حفظه الله.

أقول أوّلًا: إنّ المؤلِّف الموصوف لا يحتاج إلى تعريفٍ ما.

ثانيًا: إنّ الكتاب المذكور باعتبار موضوعه واحد من الكتب القيّمة المؤلَّفة.

---

(١) سورة الصافات، آ ١٨٠ إلى ١٨٢.

ثالثًا: هذا الكتاب جدير بأن يُكتب بماء الذهب؛ لأنّه في هذا العصر المادّي الذي تُختم فيه العلوم الحقيقية، وخصوصًا الكتب المكتوبة باللغة العربية، ألّف المؤلف هذا الكتاب بلغة عربية سهلة حتّى يفهمه مَن له ممارسة قليلة بالعربية.

وقد ألّف المؤلِّف هذا الكتاب في موضوعٍ اختلافيٍّ، أعني مسألة إمكان الكذب، وسعى العلّامة المذكور سعيًا بليغًا في تحقيق هذه المسألة، ووجّه ضربات موجعة إلى من تجرّأ وتجاوز في تنزيه الله تعالى وتقديسه بنسبة إمكان الكذب القبيح إليه سبحانه وتعالى، وأدخل سعيَهم القبيح في التراب.

وقسّم المؤلّف الموصوف كتابه على بابين، وفي كل باب فصول مختلفة، وجمع أقوال الأئمة والعلماء المعتمدين، وأسكت المخالفين المفترين، وأظهر هذه المسألة من الشمس بأنّ الكذب محال على الله بالإجماع. كما أجاب عن اعتراضات المخالفين وأدلّتهم بأجوبةٍ تلزمهم الرجوع عن عقائدهم الباطلة إلى عقائد أهل السنّة والجماعة.

واختار العلّامة الهاشمي الموضوع الأحسن، إذ رتّب الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الأئمّة المجتهدين والمفسّرين والمحدّثين والعلماء المحقّقين ترتيبًا نفيسا للاستدلال على دعواه، مع الاختصار والجامعيّة والتحقيق، بحيث لا يتخلّف أحد من أهل الذوق والشوق عن الحثّ على تحسينه.

ولم يكتفِ بذلك، بل ردّ أقوال الأغيار وأدلّتهم ردًّا بليغًا مُدلّلًا جامعًا محقّقًا مع مراعاة الإصلاح.

أرجو من الله تعالى أن يكون هذا الجوهَر الغالي والأمر العلمي العظيم مفيدًا لعالم الإنسانيّة، وأن ينتفع به الناس دهورًا طويلة. وأدعو الله أخيرًا أن يتقبّل جلّ وعلا سعيَ العلّامة الهاشمي بفضله وكرمه. آمين يا ربّ العالمين بجاه النبي الأمين ﷺ.

كتبه: خادم علوم الدين، أبو الفضل محمّد فضل سبحان الحنفي الماتريدي القادري
المشرف العام: على الجامعة القادرية بمردان، خيبر بختونخواه باكستان

التقريظ الثاني

من حاوي الأصول والفروع، خلف الرشيد، لأستاذنا الكبير، قاسم العلوم والفيوض، للمحدث الأعظم بباكستان مولانا الشيخ محمد منظور أحمد الجِشتي رحمه الله

العلاّمة الشيخ محمد نصر الله نصر الحنفي الماتُريدي الجِشتي

مدير مركز صدر المدرِّس بجندانواله، بكهر، بنجاب باكستان

الحمد لله الكريم الحليم القدير، والصلاة والسلام على من هو السراج المنير، سيدِنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد: فإنّي طالعتُ هذا الكتاب الذي ألّفه العلاّمة الفاضل، **فضيلة الشيخ السيّد الشريف محمد أمين الهاشمي أطال الله بقاءه بعين التحقيق،** فوجدتُه مبرهَنًا بالبراهين القويّة المستندة إلى أعاظم العلماء و الأجلّة من أهل السنّة والجماعة، أتى فيه بالأقيِسة العقليّة والمقدّمات المفيدة، وأوضح مراد المشايخ والعلماء من عباراتهم ببدائع البيان، ونبّه على بعض المسامحات التي وقعت لبعض الأشاعرة، فأجاد وأفاد وأحسن وأتقن.

وهذه المسألة أي خروج الممتنعات الذاتيّة من قدرته الشاملة المحيطة من مهمّات المسائل التي كثر فيها النزاع بين أهل السنّة والجماعة وغيرهم، فاشتدت الحاجة إلى تحقيقها تحقيقًا يزول به الخفاء وتتنور به زوايا الأذهان، فيقع الضياء، ولا يتيسّر ذلك إلا بتوفيق فالق الحبّ والنوى. فجزى الله ربّ العرش الفاضلَ المؤلّف عن جميع علماء هذا الزمان أحسن الجزاء.

وألحق أن المحال والممتنع أدون وأخسّ من أن تتعلّق به قدرته العظيمة المحيطة القديمة المتقدِّسة عن سمات النقص والحدوث. ونِعم ما قال العلاّمة العالِم المتبحر الشيخ عبد العزيز الفرهاروي: "وأمّا عدم القدرة على المحال فليس نقصًا، لأن تعلّق الإرادة به محال، فلا عجز. وقال بعض الأكابر: بل هذا نقص في المحال، إذ لم يستعدّ لتعلّق القدرة به". انتهى كلامه.

فكان المراد من قولهم هذا أنّ المحال لتدنّسه بدنس العدم المحض لا يستحق أن تتعلّق به القدرة.

وقريب منه ما قال أفضل الفضلاء الكاملين، بقيّة العلماء المتقدّمين، الإمام الشيخ السيّد الشريف مهر علي الحسني رحمه الله: "وخروج الممتنعات الذاتيّة من إحاطة قدرة الحق سبحانه وتعالى لا يقدح في كماله الذاتي ولا يشينه، بل القصور راجع إلى القابل، فإنّ الممتنع الذاتي لا يصلح لقبول القدرة". انتهى كلامه.

ومع هذا فالأحسن أن يُعنون هذه المسألة بعنوان خروج المحال عن قدرته المحيطة، ولا يُصرَّح بلفظ عدم القدرة. هذا ما عندي، والله أعلم بالصواب.

كتبه: العبد المفتقر إلى الله الغني، محمد نصر الله نصر الجِشتي

مدير: مركز صدر المدرس بجندانواله، بكهر، بنجاب باكستان

التقريظ الثالث

من جامع العلوم العقليّة والنقليّة، منبع العلوم، أمين الفتوى السابق في الجامعة، المحدِّث الأعظم باكستان

فضيلة العلّامة المفتي محمّد فضل رسول الحنفي الماتريدي القادري الجِشتي الرضوي

رئيس لجنة المدرِّسين بجامعة نور حمزة كراتشي، باكستان

الحمد لله المنزَّه عن الكذب والجهل وكلّ العيوب والنقائص، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد النّبي الصادق المصدوق، المزيَّن بأكمل المكارم وأحسن الخصائص، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الراشدين المرشدين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فيا أيّها الإخوة المسلمون، اعلموا أنّ الله تبارك وتعالى منزَّه عن الكذب، كما قال تعالى في كتابه المجيد: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.[٢] وقال أيضًا: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾.[٣]

واعلموا أنّ كذب الله تعالى محال بإجماع العلماء، والمحال لا يدخل تحت قدرة الله تعالى، فالكذب لا يدخل تحت القدرة؛ لأنّ كمال صفة القدرة أن يقدِر على كلّ شيء ممكن، ولا يخرج ممكن عن إحاطة القدرة. وأمّا الواجبات والممتنعات، فدخولها تحت القدرة ليس من كمال القدرة، لأنّها لا تصلح لتعلّق القدرة أصلاً. والقول بأن هذه المسألة مختلف فيها بين أئمّة أهل السنّة والجماعة جهلٌ محض أو عنادٌ صرف أو مكابرة خالصة.

أيّها النّاس الذين تقرؤون هذه السطور، يجب أن تعلموا أنّ مسألة إمكان كذب الباري تعالى كانت معركةً للآراء بين العلماء في الهند، وكان منشأ الاختلاف في هذه المسألة ما قاله إمام الوهابيّة والديابنة الهنديّة محمّد إسماعيل الدهلوي (القتيل) في كتابه تقوية الإيمان: "وشأن ملك الملوك أنّه لو شاء

(٢) سورة الصافات، آ ١٨٠.

(٣) سورة النساء، آ ٨٧.

لخلق في لحظة واحدة، بكلمة كن، مئات آلاف من الأنبياء والأولياء والجنّ والملائكة مثل جبريل عليه السلام ومحمّد ﷺ". انتهى كلامه.

وقد أدرك بتوفيق الله تعالى المعلّم الرابع في المنطق، إمام أهل السنّة والجماعة، فضيلة العلّامة المجاهد فضل حقّ الخير آبادي، مفاسد هذا الكلام الشنيع، فقام بردّه، وأثبت بالدّلائل القاهرة أنّ نظير سيّدنا محمد ﷺ ممتنع؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى قال في كتابه المجيد: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.(٤) وقال: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.(٥)

وحاصل ما قاله العلّامة الخير آبادي رحمه الله تعالى: "لو كان أحد نظيرَ سيّدنا محمد خاتم النبيين ﷺ لكان ذلك الشخص خاتم النبيين، فكيف يكون سيّدنا محمد خاتم النبيين؟ لأنّ خاتم النبيين لا يمكن أن يكون إلا شخصًا واحدًا، فلو ثبت نظيره ﷺ للزم كذب كلام الله تعالى، والله تعالى شأنه منزَّه عن الكذب شرعًا وعقلاً، لأنّ الكذب قبيح يدرك العقل قبحه من غير توقّف على الشرع، فيكون كذبه ممتنعًا عقلًا وشرعًا، والممتنع لا يدخل تحت القدرة، فنظير سيّدنا محمد ﷺ لا يدخل تحت القدرة". وقد أُلّفت كتب عديدة حول هذا الموضوع من الفريقين، فألّف العلّامة فضل حقّ الخير آبادي رحمه الله تأليفًا عظيم القدر سمّاه **امتناع النظير لحضرة خاتم النبيين** ، وبيّن فيه مسألة امتناع الكذب استطرادًا. وهناك كتب كثيرة في هذا الموضوع لغيره من علماء أهل السنّة والجماعة، منها: تنزيه الرحمن عن شائبة الكذب والنقصان للعلّامة أحمد حسن كانفوري،

الصمصام القاضب لرأس المفتري على الله الكذب للعلّامة السيّد أحمد بركات تونكي،

عجالة الراكب في امتناع كذب الواجب للعلّامة المفتي محمّد عبد الله التونكي،

سبحان السبوح عن عيب كذب مقبوح للإمام المجدّد أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي القادري البريلوي،

---

(٤) سورة فصلت، آ ٤٢.

(٥) سورة الأحزاب، آ ٤٠.

وغيرها من الكتب المصنَّفة في هذا المبحث. وقد كانت مؤلَّفات هؤلاء الأئمّة مسكتةً للمنكرين، مزيلةً كلّ الشكوك، مفحمةً لوجوه المعاندين، وفيها هداية لطالبي الحقّ.

أيّها الناظرون، اعلموا أنّ مسألة امتناع كذب الواجب مهمّة جدًّا، وإنكارها اقتلاعٌ لأساس الشريعة. يا أسفاه! إنّ عامة الناس، بل كثيرًا من العلماء والمدرّسين والطلّاب، غافلون عن هذا الأمر الجليل، فكان من الضرورة إعلامهم به، والحاجة ماسّة إلى كتاب يرشد الباحثين عن الحقّ ويزيل شكوك المتردّدين.

الحمد لله أنّ صديقنا الصادق، الفاضل العظيم، المعلّم الكبير، أستاذ الحديث، **العلّامة المفتي السيّد الشريف أمين الهاشمي الحنفي الماتريدي الرضوي حفظه الله** قد قام بهذه المهمّة، وجاء بهذا الكتاب المفيد المسمّى **بأحسن الكلام في تنزيه القدوس السلام**. وهذا الأخ الفاضل كان زميلًا لنا في زمن تحصيل العلم، وقد اكتسب العلوم الآلية والعالية من كبار علماء عصره بجهد كبير، فصار ماهرًا في العلوم والفنون، ودرّس الطلاب في الجامعات الكبرى زمنًا طويلًا. وهذا الكتاب سيكون نافعًا جدًّا في هذه المسألة؛ و رتّب المؤلّف الفاضل كتابه على مقدّمة وبابين وخاتمة، وبيّن في المقدّمة أمورًا متعدّدة يتوقّف عليها فهم المسألة، وذكر في البابين خلاصة كتب العلماء المتقدّمين وإجماع الأئمّة من الأشاعرة والماتريدية على امتناع كذب الواجب بالنصوص الظاهرة، وأثبت الدعوى بالأدلّة القاطعة العقلية والنقلية، وأزاح الأوهام على الوجه الأتمّ، ثم ختم الكتاب بخلاصة هذا التحقيق.

اللهم اجعل هذا الكتاب نافعًا لطالبي الحق، ومصدرًا للهداية، واجعله مشهورًا ومقبولًا بين العلماء والطلّاب، واجعله سببًا لمغفرة حضرة مؤلِّفه. اللهم ارحم مؤلِّف هذا الكتاب وقارئه وكاتب هذه السطور، المحتاج إلى رحمة الرحمن وشفاعة حبيبك العدنان ﷺ.

كتبه: العبد المذنب، أبو الحسنين محمد فضل رسول القادري الجِشتي الرضوي

ابن العلّامة حبيب الرحمن القادري الجِشتي الرضوي

الخطيب السابق: بالمسجد الجامع سني الرضوي للمحدِّث الأعظم بباكستان، فيصل آباد

وشيخ الحديث الشريف وعلومه، ورئيس لجنة المدرّسين: بجامعة نور حمزة كراتشي، سنده باكستان

التقريظ الرابع

من أستاذ المدرِّسين المحقِّق المدقِّق

فضيلة الشيخ عبد اللطيف الحنفي الماتريدي

رئيس لجنة المدرِّسين بجامعة سبحانية الرضوية بدركئي ملاكند باكستان

سبحان من بُرهانه أجلى، وشأنه أعلى، المتفرِّد بالذات والصفات، المتقدِّس عن شوائب النقص والسمات، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإنّ الأخ البارّ، العالِم العاقل، والفطن الكامل، **العلّامة السيّد الشريف أمين الهاشمي**، قد ألّف كتابًا مسمّى **بأحسن الكلام في تنزيه القدوس السلام** في مسألة اعتقادية كلاميّة نظريّة.

ولما طالعت مواضع عديدة منه وجدته جامعًا لغرر الفوائد ودرر المقاصد، وافيًا في حلّ مسألة إمكان الكذب، مفيدًا لأهل الإفادة والاستفادة أخذًا وتحقيقًا؛ لأنّه مأخوذ من الكتب المعتبرة، والحقّ ما أتى به الفاضل المذكور، يسرّ به الخواطر ويقرّ به النواظر.

نفع الله به العلماء والطلاب، وسلّمه من جرح الحاسدين، وجعله للمؤلف أجرًا يوم ﴿لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.(٦)

كتبه: العبد الأحقر، عبد اللطيف غفر الله له

رئيس لجنة المدرسين: بجامعة سبحانية الرضوية بدركئي، ملاكند خيبر بختونخواه باكستان

(٦) سورة الشعراء، آ ٨٨ و٨٩.

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي القدّوس، المتعال عن شوائب النقص والقبح والعجز والكذب المحال، الذي له المثل الأعلى، ذو الإكرام والجلال، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وهو على كلّ شيء قدير. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وخاتم النبيين، وقائد الغرّ المحجَّلين، وعلى آله وأصحابه، وعلماء أمّته وأولياء ملّته الهاديين المهديين إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فلمّا رأيتُ الاختلاف الكثير بين علماء أهل السنّة والجماعة، وبين علماء الديابنة في مسألة إمكان الكذب، أردتُ أن أبيّن هذه المسألة بيانًا يتّضح به المقصود حق اتضاح، لئلّا يتطرّق طالب الحق إلى الشك والارتياب. والمرجوّ من الناظر أن يطالع هذا الكتاب بعين التحقيق والإنصاف، لا بنظر الترديد والاعتساف.

وبالله التوفيق، وبه نستعين، وهو على كلّ شيء رقيب،

واعلموا أنّ الكتاب مشتمل على مقدّمة وبابين (فيهما فصول) وخاتمة.

المقدّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اعلم أنّ تحقيق هذه المسألة موقوف على أمور:

الأول: في حسن بعض الأفعال وقبحها، ثلاثة مذاهب:

المعتزلة: يقولون إنّ الحسن والقبح عقليان، والعقل حاكم بهما، فلو لم يرد الشرع لوجبت الأحكام عقلًا.

الماتريدية (من أهل السنّة والجماعة): يقولون إنّ الحسن والقبح يُعرفان بالعقل، لكن الحاكم بهما هو الله تعالى، والعقل آلة للعلم بهما.

الأشاعرة (من أهل السنّة والجماعة): يقولون إنّ الحسن والقبح شرعيان، فما أمر به الشرع فهو حسن، وما نهى عنه فهو قبيح.

الثاني: الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقصان، متفق عليه بين المعتزلة والماتريدية والأشاعرة. والخلاف في استحقاق المدح والثواب أو استحقاق الذم والعقاب: فعند المعتزلة والماتريدية عقلي، وعند الأشاعرة شرعي.

الثالث: صفات الله تعالى:

عند الماتريدية: الصفات الذاتية والفعلية قديمة.

عند الأشاعرة: الصفات الذاتية قديمة، والصفات الفعلية حادثة.

والمعتزلة: أنكروا الصفات الذاتية، وقالوا هي عين ذاته تعالى، والصفات الفعلية حادثة.

الرابع: كلام الله تعالى:

عند المعتزلة: منحصر في الكلام اللفظي الصِرف.

عند الماتريدية والأشاعرة: كلام الله على نوعين:

كلام نفسي قديم غير مخلوق، وهو صفة من صفاته الذاتية.

كلام لفظي حادث مخلوق. والمآل واحد، والفرق من حيث التعبير؛ فالمعبَّر عنه كلام نفسي قديم، والمعبِّر كلام لفظي حادث.

الخامس: معرفة الواجب والممتنع (المحال) والممكن، الواجب: ما وجوده ضروري في نفسه أو وجوده ضروري لشيء آخر، كوجود الباري تعالى بنفسه، ووجود الزوجية للأربعة.

الممتنع: ما عدمه ضروري في نفسه، أو عدمه ضروري لشيء، كاجتماع النقيضين أو الفردية للأربعة.

الممكن: ما لا يجب وجوده ولا عدمه، مثل وجود الإنسان أو عدمه.

تعريف آخر: المحال الذاتي: ما لا يمكن في العقل تقدير وجوده في الخارج.

الممكن الذاتي: ما يمكن في العقل تقدير وجوده في الخارج.

وكلّ من الوجوب والامتناع والإمكان قد يكون ذاتيًا أو غير ذاتي. والذاتي ما يكون الثبوت أو العدم فيه بالنظر إلى ذات الشيء، كما في الأمثلة المتقدمة.

مثال غير الذاتي من الواجب والممتنع: وجوب حركة الأصابع للكاتب، وامتناع سكونها حال الكتابة.

مثال غير الذاتي من الممكن: الصفات الذاتية للباري جل وعلا؛ فإنها ممكنة من حيث صدورها من الواجب عند بعض المتكلمين، لكن لما كان صدورها على سبيل الإيجاب لا بالاختيار كانت واجبة ضرورية الوجود مستحيلة العدم.

السادس: المراد من المحال عند الإطلاق: الممتنع لذاته، ومن الممكن: الممكن الذاتي. إذ لو كان المراد غير الذاتي لكان الشيء واجبًا أو ممتنعًا بذاته ثم يصير لا واجبًا ولا ممتنعًا بغيره، فيرتفع ما بالذات، وهو محال.

السابع: قدرة الله تعالى: شاملة لجميع الممكنات، غير شاملة للواجبات والممتنعات، وإلا لزم الانقلاب. والمقصود بالممكنات: الموجودات أو ما سيُوجد من المعدومات، لا المعدوم المحض.(٧)

(٧) التوضيح ج ١، ص ٢٢٦، وكذا في مسلم الثبوت، و شرح المقاصد، و الكفاية في الهداية.

الباب الأوّل

وفيه ثلاثة فصول

في تحقيق نفس المسألة: اعلم أن كلام الله تعالى، وكذلك جميع صفاته، صفاتُ كمالٍ قديمة، لا تقبل الزوال ولا العيب ولا النقصان؛ فلو تطرّق إليها الزوال أو العيب أو النقصان للزم الانقلاب، وهو عليه تعالى محال.

الدليل الأوّل:

إن صدق كلام الله تعالى ضروريّ؛ لأنه صفة كمال له تعالى، ولو أمكن عليه تعالى الكذب لما كان الصدق له ضروريًا، وما لم يكن ضروريًا بالنسبة إليه تعالى فهو ممكن الزوال. وإذا صار الصدق ممكن الزوال لم يكن صفة كمال له تعالى؛ إذ الكمال الحقيقي الذاتي هو الذي لا يمكن زواله قَطُّ بالنسبة إليه تعالى، وإذا أمكن زوال صفته الكمالية لزم الانقلاب، وصارت صفة الكمال نقصًا وعيبًا، وهو منزَّه عن العيوب والنقائص. فعُلِم أن الكذب في كلامه تعالى ليس بممكن بل ممتنع.

قال الإمام العلّامة الملا علي القاري الحنفي المكي الماتريدي رحمه الله: "إن صفات الله وأسماءه كلَّها أزلية لا بداية لها، وأبدية لا نهاية لها، لم يتجدّد له تعالى صفة من صفاته ولا اسم من أسمائه؛ لأنه سبحانه واجب الوجود لذاته، الكامل في ذاته وصفاته، فلو حدثت له صفة أو زال عنه نعت، لكان قبل حدوث تلك الصفة وبعد زوال ذلك النعت ناقصًا عن مقام الكمال، وهو في حقه سبحانه من المحال"[٨].

وقال الإمام محمد بن يوسف السنوسي رحمه الله: "فنفي كلّ كمالٍ له تعالى نقصٌ يجب تنزيه الله عنه، وكل ما قدّره العقل من نقص يستحيل على الله تعالى، فيجب علينا نفيه على العموم"[٩].

وقال الإمام الهمام المجدّد الأعظم أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي رحمه الله: "لما أمكن الكذب (في كلامه تعالى) فما بقي الصدق ضروريًا، وما ليس بضروري فهو ممكن الزوال، فالحاصل أن الكمال

(٨) الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص ٢٣، مير محمد كتب خانة، آرام باغ، كراتشي.

(٩) شرح السنوسية، ص ٦٠.

(عندهم) هو الذي يزول، فالكمال الذي يكون زواله محالًا؛ فأيُّ كمالٍ هذا؟ يعني ليس بكمال عندهم، بل الكمال الحقيقي هو الذي لا يمكن زواله، وكل كمال قابل للزوال كمال عَرَضي ليس بذاتي"[١٠].

فإن قالت الطائفة الديابنة: إن صدق كلامه تعالى ليس بضروري بالذات، وكذب كلامه ليس بممتنع بالذات، كما يُعلم من عبارات الشيخ محمود الحسن الديوبندي.[١١]

أقول بتوفيق الله وقوّته: إن صدق كلامه تعالى ضروري، لأن بين الصدق وكلامه تعالى علاقة لزوم، فكما أن الزوجية لازمة لماهية الأربعة، كذلك الصدق لازم لكلامه تعالى، وكما أن الفردية ممتنعة الثبوت للأربعة، كذلك الكذب ممتنع الثبوت في كلامه تعالى. ولأن كلام الله تعالى متصف بالصدق في الأزل إذ لا يقوم الحادث بذاته تعالى، فلزم منه أن يمتنع عليه الكذب في الأزل.

قال العلّامة القاضي عضد الدين الإيجي الأشعري، والعلامة السيد الشريف رحمهما الله: "لو اتصف بالكذب لكان كذبه قديمًا إذ لا يقوم الحادث بذاته تعالى، فيلزم أن يمتنع عليه الصدق المقابل لذلك الكذب، وإلا جاز زوال ذلك الكذب، وهو محال؛ فإن ما ثبت قدمه امتنع عدمه، واللازم وهو امتناع الصدق عليه باطل، فإننا نعلم بالضرورة أن من علم شيئًا أمكن له أن يخبر عنه على ما هو عليه، وهذا الوجه الثاني أيضًا يدل على كون الكلام النفسي صدقًا"[١٢].

وقال الإمام فخر الدين الرازي الأشعري رحمه الله تحت قول الله تعالى: {ومن أصدق من الله حديثًا}: "وأما أصحابنا فدليلهم أنه لو كان كاذبًا لكان كذبه قديمًا، ولو كان كذبه قديمًا لأمتنع زوال كذبه لامتناع العدم على القديم، ولو امتنع زوال كذبه قديمًا لأمتنع كونه صادقًا، لأن وجود أحد الضدّين يمنع وجود الضد الآخر، فلو كان كاذبًا لأمتنع أن يصدق، لكنه غير ممتنع؛ لأننا نعلم بالضرورة أن كل من علم شيئًا فإنه لا يمنعه أن يحكم عليه بحكم مطابق للمحكوم عليه، والعلم بهذه الصفة ضروري، فإذا كان إمكان الصدق قائمًا كان امتناع الكذب حاصلًا، فثبت أنه لا بد من القطع بكونه تعالى صادقًا"[١٣].

---

(١٠) سبحان السبوح، فتاوى رضوية للإمام أحمد رضا، جـ ١٥، ص ٣٩٢.

(١١) الجهد المقل، ص ١٢–١٤، مكتبة مدنية، لاهور.

(١٢) المواقف مع شرح المواقف، المرصد الرابع، المقصد السابع في أنه تعالى متكلم، جـ ٨، ص ١١٥.

(١٣) التفسير الكبير، جـ ١٠، ص ١٦٨، سورة النساء.

فظهر من هذه العبارات أن كلامه تعالى متصف بالصدق في الأزل، ويمتنع عليه الكذب، وإلا لصارت صفة الكمال نقصًا، والنقص عليه تعالى محال.

فإن عادت الطائفة المذكورة وقالت: لا يُعلم من عبارة المواقف وشرحه، وكذلك من عبارة التفسير الكبير، ضرورةُ صدق كلام الله تعالى، وما يُعلم منهما فهو إمكان صدق كلامه تعالى، وإذا أمكن صدق كلامه تعالى أمكن كذبه أيضًا.

أقول بتوفيق الله وقوّته: ليس المراد من الإمكان في العبارات المذكورة الإمكان الخاص كما فهمت الطائفة المذكورة، بل المراد من الإمكان هنا الإمكان العام المقيّد بجانب الوجود؛ يعني أن عدم صدق كلامه تعالى ليس بضروري، بل ممتنع، لأن الصدق من لوازم ماهية كلامه تعالى، وثبوت الصدق في كلامه تعالى ضروري. ولو كان المراد من الإمكان الإمكان الخاص لما صحّت العبارات المذكورة التي يُعلم منها امتناع الكذب على الباري تعالى في الأزل، إذ يلزم منها إمكان الكذب عليه تعالى، ووقوع الكذب في كلامه تعالى محال اتفاقًا، وإمكان المحال محال.

قال العلّامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله: "وكل ما أخبر الله تعالى بعدم وقوعه لا يجوز أن يقع، وإلا لزم إمكان كذبه، وهو محال، وإمكان المحال محال"(١٤).

الدليل الثاني:

لما كان حُسن بعض الأفعال وقبحها عقلًا بمعنى صفة الكمال والنقصان اتفاقًا عند الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة كان إمكان الكذب قبيحًا عقلًا، لا تتعلّق به قدرة الباري تعالى، لأنه صفة نقص يزول بها صفة الكمال، وزوال صفة الكمال عنه تعالى محال، فإمكان الكذب عليه تعالى أيضًا محال.

قال العلّامة محبّ الله البهاري عليه رحمة الباري: "لا نزاع في أن الفعل حسن وقبيح عقلاً بمعنى صفة الكمال والنقصان"(١٥).

---

(١٤) تلويح حاشية التوضيح، فصل التكليف بما لا يطاق غير جائز، ص ٣٥٨. شرح العقائد الجلالية، ص ١٩٥.

(١٥) مسلم الثبوت، المقالة الثانية في الأحكام، ص ١٤.

وقال العلاّمة قاضي عضد الدين الأشعري والعلاّمة السيد الشريف الأشعري رحمهما الله تعالى: الحسن والقبح يُقال لمعانٍ ثلاث:

الأول: صفة الكمال والنقص.

فالحسن كون الصفة صفة كمال، والقبح كون الصفة صفة نقصان. ولا نزاع في أن هذا المعنى أمر ثابت للصفات في أنفسها، وأن مدركه العقل.[١٦]

وقال الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي المشهور بابن الهمام: "لا نزاع في استقلال العقل بإدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقص"[١٧].

وقال عبيد الله بن مسعود صدر الشريعة رحمه الله عليه: "اعلم أن العلماء قد ذكروا أن الحسن والقبح يُطلقان على ثلاثة معانٍ:

الأول: كون الشيء ملائماً للطبع أو منافراً له،

والثاني: كونه صفة كمال أو صفة نقصان،

والثالث: كون الشيء متعلق المدح عاجلاً والثواب آجلاً، وكونه متعلق الذم عاجلاً والعتاب آجلاً، فالحسن والقبح بالمعنيين الأولين يثبتان عقلاً اتفاقاً .[١٨]

فثبت من تلك العبارات أن الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقصان أمرٌ متفق عليه، وأن الكذب أيضاً قبيح بمعنى صفة النقصان ومحال على الله تعالى، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإمكان المحال محال كما مرّ.

وثبت أيضاً من عبارات أكابر العلماء الحنفية أن الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية في معنى الحسن والقبح ليس في معنى صفة الكمال والنقصان، بل في معنى كون الشيء متعلق المدح عاجلاً والثواب آجلاً وكونه متعلق الذم عاجلاً والعتاب آجلاً. فعند الحنفية الماتريدية والمعتزلة هو عقلي، وعند الأشاعرة هو شرعي. وليس مبحث كلامنا في هذا المعنى الأخير.

---

(١٦) المواقف مع شرحه، المرصد السادس، في الحسن والقبح، جـ ٨، ص ٤٠٢.

(١٧) المسايرة، الأصل الخامس في الحسن والقبح العقليين، ص ١٥١، مكتبة نورية رضوية، لاهور.

(١٨) التوضيح، فصل لا بد للأمور به من الحسن، ص ٣١٨، نور محمد كتب خانة، آرام باغ، كراتشي.

فسقط بهذا التحقيق ما نُقل عن الطائفة الديَّابنة أن قبح بعض الأفعال عقلاً مذهب المعتزلة، وعندهم إمكان الكذب قبيح ومحال عقلاً، وعند أهل السنّة ليس بقبيح ولا محال عقلاً، لأن القبح عند أهل السنّة شرعي، فبقي إمكان الكذب عقلاً.

وأقول أيضاً بتوفيق الله تعالى وقوته: هذه مغالطة عظيمة تعرضت لها هذه الطائفة كما وقعت لبعض أكابر العلماء الأشاعرة.

كما قال الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي الماتريدي المشهور بابن الهمام رحمه الله عليه: "وقد تقدم أن محل الاتفاق إدراك العقل قبح الفعل بمعنى صفة النقص وحسنه بمعنى صفة الكمال، وكثيراً ما يذهل أكابر الأشاعرة عن محل النزاع في مسألتي التحسين والتقبيح العقليين لكثرة ما يشعرون في النفس أن لا حكم للعقل بحسن ولا قبح، فذهب عن خاطرهم محل الاتفاق حتى تحيّر كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه لأنه نقص".

لما ألزَم القائلون بنفي الكلام النفسي القديم الكذبَ على تقرير قدمه في الإخبارات، وهو مستحيل عليه لأنه نقص، حتى قال بعضهم ونعوذ بالله مما قال لا يستحيل النقص عليه إلا على رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي.

وقال إمام الحرمين: "لا يمكن التمسك في تنزيه الرب جل جلاله عن الكذب بكونه نقصاً، لأن الكذب عندنا لا يقبح لعينه".

وقال صاحب التلخيص: "الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقلياً كان قولاً بحسن الأشياء وقبحها عقلاً، وإن كان سمعياً لزم الدور".

وقال صاحب المواقف: "لم يظهر لي فرق بين النقص العقلي والقبح العقلي، بل هو هو بعينه، وكل هذا منهم للغفلة عن محل النزاع"[١٩].

(١٩) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، الركن الثالث، العلم بأفعال الله، ص ١٧٣–١٧٤.

الدليل الثالث:

أقوال العلماء الراسخين من الماتريدية والأشاعرة على أن الكذب نقص، والنقص على الله محال.

قال الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي الماتريدي المشهور بابن الهمام رحمه الله عليه: "يستحيل عليه سمات النقص كالجهل والكذب"[٢٠].

وقال الإمام كمال الدين محمد بن أبي شريف رحمه الله عليه: "فإن قيل: محل النزاع ومحل الوفاق إنما هما في أفعال العباد لا في صفات الباري سبحانه وتعالى".

قلنا: لا خلاف بين الأشاعرة وغيرهم في أن كل ما كان وصف نقص في حق العباد فالباري تعالى منزه عنه ومحال عليه تعالى، والكذب وصف نقص في حق العباد.[٢١]

وقال الإمام القاضي عضد الدين الإيجي الأشعري والعلامة السيد الشريف الأشعري رحمهما الله تعالى: "يمتنع عليه الكذب اتفاقاً. أما عند المعتزلة فلوجهين:

الأول: إن الكذب في الكلام الذي هو عندهم من قبيل الأفعال دون الصفات قبيح، وهو سبحانه لا يفعل القبيح، وهو بناءً على أصلهم في إثبات حكم العقل بحسن الأفعال وقبحها، وسيأتي بيان بطلانه.

الثاني: إنه منافٍ لمصلحة العالم، لأنه إن جاز وقوع الكذب في كلامه ارتفع الوثوق عن إخباره بالثواب والعقاب وسائر ما أخبر به من أحوال الآخرة والأولى، وفي ذلك فوات مصالح لا تُحصى.

وأما امتناع الكذب عليه عندنا فلثلاثة أوجه:

الأول: إنه نقص، والنقص على الله محال إجماعاً.

الثاني: إنه لو اتصف بالكذب لكان كذبه قديماً، إذ لا يقوم الحادث بذاته تعالى، فيلزم أن يمتنع عليه الصدق المقابل لذلك الكذب، وإلا جاز زوال ذلك الكذب وهو محال، فإن ما ثبت قدمه امتنع عدمه، واللازم هو امتناع الصدق عليه، واللازم باطل، فإنا نعلم بالضرورة أن من علم شيئاً أمكن له أن يخبر عنه على ما هو عليه.

---

(٢٠) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، الخاتمة في بحث الإيمان، ص ٣٢٦.

(٢١) المسامرة، الركن الثالث، العلم بأفعال الله تعالى، ص ١٧٥.

الثالث: وعليه الاعتماد لصِحته ودلالته على الصدق في الكلام النفسي واللفظي معاً، خبر النبي ﷺ بكونه صادقاً في كلامه كله، وذلك – أي خبره ﷺ بصدقه – مما يُعلم بالضرورة من الدين"[٢٢].

وقالا رحمهما الله أيضاً: فقد مرّ في مسألة الكلام من موقف الإلاهيات امتناع الكذب عليه سبحانه وتعالى.[٢٣]

وقالا رحمهما الله أيضاً: ليس في حيز ولا جهة، ولا يصح عليه الحركة والانتقال، ولا الجهل ولا الكذب، ولا شيء من صفات النقص.[٢٤]

قال الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الماتريدي رحمه الله تعالى عليه: "ولا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم والسفه والكذب، لأن المحال لا يدخل تحت القدرة، إذ المحال ما يمتنع وقوعه، والمقدور ما يمكن وقوعه، والجمع بينهما محال".

وعند المعتزلة يقدر ولا يفعل، والنظام معنا. لهم أن الله مدح ذاته بأنه لا يظلم، قال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾، وإنما يستحق المدح من يقدر على الظلم ولا يظلم، فأما من لا يقدر عليه فلا، ولأن الله وصف ذاته بأنه على كل شيء قدير.

فينبغي أن يكون قادراً على ما يقدر عليه العبد، والظلم مقدور العبد.

ولنا: ما جاز أن يكون مقدوراً له جاز أن يكون موجوداً له، واللازم منتفٍ، وهذا لأنه لو جاز الظلم منه فلا يخلو: إما أن يجوز مع بقاء صفة العدل، وفيه جمع بين صفة الظلم والعدل وهو محال، أو لا مع بقائه وهو محال أيضاً، لأن صفة العدل واجبة لله، والواجب ما يستحيل عدمه.[٢٥]

قال الإمام فخر الدين الرازي الأشعري رحمه الله تعالى تحت قول الله تعالى: ﴿فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾، يدل على أنه سبحانه وتعالى منزّه عن الكذب في وعده ووعيده. قال أصحابنا: لأن الكذب صفة نقص، والنقص على الله محال. وقالت المعتزلة: لأنه سبحانه عالم بقبح القبيح وعالم بكونه غنياً عنه، والكذب قبيح لأنه كذب، والعالم بقبح القبيح وبكونه غنياً عنه يستحيل أن يفعله، فدلّ على أن الكذب

---

(٢٢) المواقف مع شرحه، المرصد الرابع، المقصد السابع في أنه متكلم، جـ ٨، ص ١١٤ و١١٦.

(٢٣) المواقف مع شرحه، المرصد الأول، المقصد الثالث في إمكان البعثة، جـ ٨، ص ٢٦٣.

(٢٤) المواقف مع شرحه، خاتمة المرصد الرابع، جـ ٨، ص ٤٣١، مكتبة نورية رضوية، لاهور.

(٢٥) الاعتماد في الاعتقاد، فصل في أنه تعالى لا يوصف بالقدرة على الظلم، ص ٣١٢، مكتبة الحرم، أكوره ختك.

محال.[٢٦] وقال رحمه الله أيضاً في مقام آخر تحت قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثاً﴾[٢٧]، استفهام على سبيل الإنكار، والمقصود منه بيان أنه يجب كونه تعالى صادقاً، وأن الكذب والخلف في قوله محال.[٢٨]

وقال العلّامة جلال الدين الدواني الصديقي الأشعري: قلتُ: "الكذب نقص، والنقص عليه محال، فلا يكون من الممكنات، ولا يشمله القدرة، وهذا كما لا تشمل القدرة سائر وجوه النقص عليه تعالى كالجهل والعجز ونفي صفة الكلام وغيرها من الصفات الكمالية"[٢٩].

وقال العلّامة محبّ الله البهاري والعلّامة بحر العلوم عبد العلي السهالوي رحمهما الله تعالى: "والمعتزلة قالوا: ثانياً إنه لولاه أي كون الحكم عقلياً لم يمتنع الكذب منه تعالى عقلاً، إذ لا حكم للعقل بقبح، فإذا جاز الكذب عليه فلا يمتنع إظهار المعجزة على يد الكاذب، ولو اكتُفي به لكفى، فينسد باب النبوة وهو مفتوح".

والجواب: إنه أي المذكور نقص، فيجب تنزيهه تعالى عنه. كيف وقد مرّ أنه لا نزاع فيه، فإنه عقلي باتفاق العقلاء، فالملازمة ممنوعة. وما في المواقف في إثبات الملازمة أن النقص في الأفعال يرجع إلى القبح العقلي المتنازع فيه، ولا يليق تفسيره باستحقاق العقاب، فإنه لا ثواب ولا عقاب على الباري، بل بما به يُستحق أن يُذم، لكن هذا الاستحقاق في أفعال العباد يكون باستحقاق العقاب، فشرعية القبح توجب شرعية النقص، فحينئذ جاز عقلاً الكذب، وفيه الفساد. فممنوع، لأن ما ينافي الوجوب الذاتي كيفاً كان أو فعلاً من جملة النقائص في حق الباري، ومن الاستحالات العقلية عليه سبحانه وتعالى.[٣٠]

---

(٢٦) التفسير الكبير، جـ ٣، ص ٥٦٧، سورة البقرة، آ ٨٠.

(٢٧) سورة النساء، آ ٨٧.

(٢٨) التفسير الكبير، جـ ١٠، ص ١٦٧، سورة النساء، آ ٨٧.

(٢٩) شرح العقائد الجلالية، بحث: ولا يجب الثواب عليه في الطاعة ولا العقاب على المعصية، ص ١٩٥.

(٣٠) مسلم الثبوت مع شرح فواتح الرحموت، المقالة الثانية في الأحكام، ص ٣٩.

وقال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله عليه: "فلأن الكذب نقص باتفاق العقلاء، وهو على الله محال لما فيه من أمارة العجز أو الجهل أو العبث"[٣١]. وقال رحمه الله تعالى عليه أيضاً في مقام آخر: "وقد بيّنا في مبحث الكلام امتناع الكذب على الشارع"[٣٢].

وقال العلّامة أبو الفضل محمد عبيد الله القندهاري رحمه الله تعالى عليه: "ذهب بعض العلماء إلى جواز الكذب عقلاً على الله تعالى، لكن الحق أن الكذب يستحيل على الله تعالى عقلاً لوجوه:

الأول: إنّه صفة نقصان.

والثاني: إنّه قبيح.

والثالث: إجماع الأنبياء عليهم السلام على امتناعه.

والرابع: إنّه ينافي مصلحة بعثة الأنبياء"[٣٣].

أقول بتوفيق الله وقوّته: فقد عُلِم من تفحّص عبارات العلماء الأشاعرة والماتريدية أنّ الكذب صفة نقص، والنقص على الله تعالى من المستحيلات العقلية بالاتفاق. والمحال العقلي والممكن لا يجتمعان في محلّ واحد باتفاق العقلاء، لأنّه اجتماع النقيضين.

فالقول بإمكان الكذب في كلامه تعالى قولٌ باجتماع النقيضين، وهو باطل بالضرورة.

وأما قول الطائفة الضالة الديّابنة: "إنّ المراد من المحال الممتنع بالغير، والممتنع بالغير ممكن بالذات فبقي الإمكان عقلاً".

فهو قول بلا دليل، وخداع، وغفلة عن محلّ النزاع والوفاق بين المتكلّمين؛ إذ قد عُلِم من كتب الأصول أن حسن بعض الأفعال وقبحها بمعنى صفة الكمال والنقصان عقليٌّ اتفاقاً كما مرّ غير مرّة.

وإن سلَّمنا أن المراد من المحال مطلقاً الممتنع بالغير، أي الممتنع الشرعي أو العرفي أو العادي، فوقوع الكذب من الله تعالى محال عقلاً بالاتفاق. وقد مرّ آنفاً أن إمكان المحال محال، فعُلِم من هذا التحقيق أن

---

(٣١) شرح المقاصد، المقصد الخامس في الإلاهيات، فصل الصفات الوجودية، ج ٣، ص ١١٦.

(٣٢) شرح المقاصد، المقصد الخامس في الإلاهيات، فصل في أفعاله تعالى، ج ٣، ص ٢١٥.

(٣٣) حاشية على شرح العقائد النسفية، ص ٤٥.

نسبة إمكان الكذب إلى الله تعالى محال عقلي، وأن المراد من المحال مطلقاً (خصوصاً في انتساب القبائح إلى الله تعالى) محال عقلي، فافهم.

الدليل الرابع:

لا يجوز على الله عند أهل السنّة خلق المعجزة على يد الكاذب، وإلا لصار الكاذب صادقاً، وهو محال. وكذلك لا يجوز من الأنبياء التقول والافتراء عقلاً، وإلا لصارت دلالة المعجزة باطلة، وهي ممتنعة. فعُلِم أن الافتراء والكذب من الأنبياء محال عقلاً، فكيف يُمكن الكذب على الله تعالى الذي له المثل الأعلى ولم يكن له كفواً أحد.

قال العلّامة القاضي عضد الدين الإيجي الأشعري، والعلّامة السيد الشريف الأشعري رحمهما الله تعالى: قال الشيخ وبعض أصحابنا: "إنّ خلق المعجزة على يد الكاذب غير مقدور في نفسه، لأنّ لها أي للمعجزة دلالة على الصدق قطعاً، أي دلالة قطعية يمتنع التخلّف فيها، فلا بد لها من وجه دلالة، إذ به يتميّز الدليل الصحيح عن غيره وإن لم نعلمه بعينه. فإن دلّ المعجز المخلوق على يد الكاذب على الصدق، كان الكذب صادقاً وهو محال"(٣٤).

وقالا رحمهما الله تعالى في مقام آخر: "أجمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعمّد الكذب فيما دلّت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلّغونه عن الله إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلاً لأدّى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو محال"(٣٥).

قال حجة الإسلام الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الأشعري الشافعي رحمه الله عليه: "فإن قيل: فهل من المقدور إظهار معجزة على يد كاذب؟ قلنا: المعجزة المقرونة بالتحدي نازلة منزلة قوله تعالى: صدقتَ وأنت رسولي، وتَصْديق الكاذب محال لذاته، وكل من قيل له: أنت رسولي صار رسولاً وخرج عن كونه كاذباً، فالجمع بين كونه كاذباً وبين ما ينزل منزلة قوله أنت رسولي محال. لأنّ معنى كونه كاذباً أنّه ما

---

(٣٤) المواقف مع شرحه، المرصد الأول، المقصد الثاني في حقيقة المعجزة، ج ٨، ص ٢٥٣.

(٣٥) المواقف مع شرحه، المرصد الأول، المقصد الخامس في عصمة الأنبياء، ج ٨، ص ٢٨٨.

قيل له: أنت رسولي. ومعنى المعجزة أنّه قيل له: أنت رسولي. فإن فعل الملك على ما ضربنا المثال به كقوله: أنت رسولي بالضرورة، فاستبان أن هذا غير مقدور، لأنه محال، والمحال لا قدرة عليه[٣٦].

الدليل الخامس:

إن قدرة الله تعالى شاملة للممكنات كلها، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٣٧].

فلنا أن نعلم أولاً معنى الشيء الذي هو الممكن.

قال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري: "فعندنا هو اسم للموجود، لما نجده شائع الاستعمال في هذا المعنى، ولا نزاع في استعماله في المعدوم مجازاً، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾[٣٩]، لا ينفي الاستعمال المجازي بل الحقيقي"[٤٠].

وقال العلّامة عبد العزيز الفرهاروي الماتريدي رحمه الله عليه: "وللعقلاء في تفسير الشيء أقوال:

أحدها مذهب جمهور الأشاعرة، وهو أن كل شيء موجود، وكل موجود شيء، ولا يطلق الشيء على المعدوم إلا مجازاً، مستدلين أولاً بقوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً﴾[٤١]، أي موجوداً،

وثانياً بأن أهل العرف واللغة إذا قيل لهم: «الموجود شيء» قبلوه، وإذا قيل لهم: «الموجود ليس بشيء» أنكروه، إلخ".

---

(٣٦) الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٢٥٩، مطبوعة مكتبة الأحرار، مردان.

(٣٧) سورة البقرة، آ ٢٠.

(٣٨) سورة النحل، آ ٤٠.

(٣٩) سورة مريم، آ ٩.

(٤٠) شرح المقاصد، المقصد الثاني في الأمور العامة، فصل في الوجود والعدم، ج ١، ص ١٩٩.

(٤١) سورة مريم، آ ٦٧.

وثانيها مذهب بعض الأشاعرة: أن الشيء يطلق على الموجود، سواء كان موجوداً وقت الإطلاق أو قبله أو بعده، إلخ(٤٢).

وقال القاضي ناصر الدين البيضاوي رحمه الله عليه: "والشيء يختص بالموجود، لأنه في الأصل مصدر شاء أُطلق بمعنى شاء تارة، وحينئذ يتناول الباري تعالى، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾(٤٣)، وبمعنى مشيئة أخرى، أي مشيئة وجوده، وما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾"(٤٤).

فعُلِم من هذا التحقيق أن الشيء الذي هو الممكن إما الموجود، أو المعدوم الذي سيُوجَد عند أهل السنّة، لأنه لا يوجد شيء بدون إرادة الله تعالى. وأما المعدوم المحض الذي لا يريد الله تعالى وجوده فهو ليس بشيء ولا بممكن، ولا تتعلق به قدرة الله تعالى. وظهر أيضاً بالضرورة أن الكذب بالنسبة إليه تعالى ليس بممكن، لأن الله تعالى ما أراد ولا يريد الكذب أبداً في كلامه، بالاتفاق بين علماء أهل السنّة وبين علماء الديابنة. فإذا لم يُرِدِ الله تعالى في كلامه الكذب ولا يريده أبداً، عُلم أن الكذب عليه تعالى محال وليس بممكن ليتعلق به القدرة.

وإن كان الشيء شاملاً للممكن والمحال كليهما، فيكون المحال خارجاً من هذه الآية، كما قال العلّامة الإمام الملا علي القاري الماتريدي رحمه الله عليه: "وقد قيل: كل عام يُخصّ، كما خُصّ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ بما شاءه، ليخرج ذاته وصفاته وما لم يشأ من مخلوقاته وما يكون من المحال وقوعه في كائناته. والحاصل: أن كل شيء تعلّقت به مشيئته تعلّقت به قدرته، وإلا فلا يقال: هو قادر على المحال لعدم وقوعه ولزوم كذبه، ولا يقال: غير قادر عليه تعظيماً لأدبه مع ربّه"(٤٥).

---

(٤٢) نبراس شرح العقائد النسفية، ص ٣٤٥، مطبوعة مكتبة حقانية، ملتان.

(٤٣) سورة الأنعام، آ ١٩.

(٤٤) تفسير البيضاوي، سورة البقرة، آ ٢٠، ج ١، ص ١٠٩.

(٤٥) الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص ٤٥، مطبوعة مير محمد كتب خانة، كراتشي.

في الفرق بين صفات الفعل وصفات الذات:

قال العلّامة الإمام الملا علي القاري الحنفي الماتريدي المكي رحمه الله تعالى: "اعلم أن الحدَّ بين صفات الذات وصفات الفعل مختلف فيه".

فعند المعتزلة: ما جرى فيه النفي والإثبات فهو من صفات الفعل، كما يقال: خلق لفلان ولدًا ولم يخلق لفلان، ورزق لزيد مالًا ولم يرزق لعمر. وما لا يجري فيه النفي فهو من صفات الذات، كالعلم والقدرة؛ فلا يقال: لم يعلم كذا، ولم يقدر على كذا. فالإرادة والكلام مما يجري فيه النفي والإثبات، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾(٤٦)، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾(٤٧)، ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(٤٨)، فكانا من صفات الفعل وكانا حادثين.

وأما عند الأشاعرة: فالفرق بينهما أن ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات، فإنك لو نفيت الحياة لزم الموت، ولو نفيت القدرة لزم العجز، وكذلك العلم مع الجهل. وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الفعل، فلو نفيت الإحياء أو الإماتة أو الخلق أو الرزق لم يلزم نقيضه. فعلى هذا الحد لو نفيت الإرادة لزم منه الجبر والاضطرار، ولو نفيت عنه الكلام لزم الخرس والسكوت، فثبت أنهما من صفات الذات.

وعندنا: إن كل ما وُصف به ولا يجوز أن يوصف بضده فهو من صفات الذات، كالقُدرة والعلم والعِزّة والعَظمة. وكل ما يجوز أن يوصف به وبضده فهو من صفات الفعل، كالرحمة والرأفة والسخط والغضب.(٤٩) فإذا فُهِم الفرق بين صفات الذات وصفات الفعل، فاعلم أن الصدق والعدل والحكمة من صفات الذات لا من صفات الفعل اتفاقًا.

---

(٤٦) سورة البقرة، آ ١٨٥.

(٤٧) سورة النساء، آ ١٦٤.

(٤٨) سورة البقرة، آ ١٧٤.

(٤٩) الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، بحث صفات الفعل، ص ٢١.

أما عند المعتزلة: فلأنه لا يجري فيه النفي والإثبات، فلا يقال: صدق الله ولم يصدق، وكذلك عدل الله ولم يعدل، وكذلك حكم الله ولم يحكم.

وأما عند الأشاعرة: فلأنه يلزم من نفي هذه الصفات نقيضها، فإنك إن نفيت عنه تعالى الصدق لزم الكذب، وإن نفيت العدل لزم الظلم، وإن نفيت الحكمة لزم السَّفَه.

وأما عند الماتريدية الحنفية: فلأنه يوصف الباري تعالى بالصدق ولا يوصف بالكذب، وكذلك يوصف الله تعالى بالعدل ولا يوصف بالظلم، وكذلك يوصف الله تعالى بالحكمة ولا يوصف بالسفَه. لا يقال: لا نسلّم أن الصدق والعدل والحكمة من صفات الذات لأن صفات الذات سبعة عند الأشاعرة وثمانية عند الماتريدية وهذه الصفات ليست منها؛ لأنّا نقول: إن صفات الذات لا تنحصر في السبعة ولا في الثمانية، بل هي زائدة عليها.

قال الإمام العلّامة ملا علي القاري الماتريدي رحمه الله: "فالإمام الأعظم رحمه الله عليه ذكر هذه السبعة من الصفات الذاتية، ومنها الأحدية في الذات، والواحدية في الصفات، والصمدية المستغنية عن الممكنات، والعظمة والكبرياء على ما ورد في الأسماء والصفات(٥٠). فإذا عُلِم أن الله تعالى له صفات ذاتية سوى السبعة، عُلم أيضًا أن الصدق والعدل والحكمة من صفات الذات؛ لأن تعريف الصفات الفعلية لا يصدق عليها، لكن الصدق لازم لصفة كلامه تعالى كتلازم الزوجية للأربعة، والعدل والحكمة يتعلقان بصفة الفعل، أعني أن الله تعالى عادل وحكيم في أفعاله".

فإن قيل: فإذا كان العدل والحكمة من متعلقات الفعل فتكونان من صفات الأفعال؟

أقول بتوفيق الله وقوته:

لا يلزم من كون الشيء متعلقًا للفعل فعليّة ذلك الشيء، ألا ترى أن الإرادة تتعلق بصفات الفعل لأن الفعل لا يوجد بدون الإرادة، مع أن الإرادة ليست من صفات الفعل بل من صفات الذات.

---

(٥٠) الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص ٢٠، مطبوعة مير محمد كتب خانة، كراتشي.

فسقط بهذا التحقيق قول الطائفة الديابنة بأن الصدق والكذب يدخلان في الكلام اللفظي، والعدل والظلم والحكمة والسفه من صفات الأفعال الحادثة[٥١]، وبذلوا الجهد في ذلك لإثبات القبائح لله سبحانه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

فإن قيل: إذا ثبت أن الله تعالى عادل في كل أفعاله، فيلزم منه أن أفعال العباد من الكفر والظلم والقتل وغير ذلك عدل منه تعالى، لأن أفعالهم أفعال الله تعالى خلقًا؟

أقول بتوفيق الله وقوته:

لا شناعة في هذا اللزوم، فإن خلق الكفر والظلم والقتل وغير ذلك في العباد، والعقوبة عليها عدل منه تعالى، لأن العباد خُلقوا للابتلاء، ولا يتحقق الابتلاء بدون خلق الأفعال الحسنة والقبيحة في العباد.

قال الإمام الأعظم أبو حنيفة نعمان بن ثابت رضي الله عنه: "والله تعالى يهدي من يشاء فضلًا منه، ويضل من يشاء عدلًا منه، وإضلاله خذلانه، وتفسير الخذلان أن لايوفق العبد إلى ما يرضاه منه، وهو عدل منه، وكذلك عقوبة المخذول على المعصية"[٥٢].

وأما قول الطائفة الديابنة إن الصدق والكذب قسمان من أقسام الكلام اللفظي، والكلام اللفظي من أقسام الفعل، والعدل والظلم والحكمة والسفه أيضًا من أقسام الفعل أي الصفات الإضافية والفعل حادث ومخلوق، فإذا ثبت حدوث المقسم ثبت حدوث الأقسام بالضرورة، والتغيّر في صفات الفعل جائز، فإذا جاز الصدق في الكلام اللفظي جاز الكذب أيضًا، وإذا جاز العدل في الأفعال جاز الظلم أيضًا... استدلالًا بقول العلامة جلال الدين الدواني: المراد من الحوادث ههنا الصفات الحقيقية، وأما الصفات الإضافية والسلبية فيجوز التغير والتبدل فيها في الجملة.[٥٣]

فمكرٌ وخداع أعادنا الله منهما.

وأقول بتوفيق الله وقوته:

---

(٥١) الجهد المقل، المقدمتان الثالثة والسادسة، ص ١٨، ١٩، ٤٠.

(٥٢) الفقه الأكبر مع شرح الروض الأزهر، ص ٩٩.

(٥٣) قال محمود حسن الديوبندي في الجهد المقل، المقدمتان الثالثة والسادسة، ص ١٨، ١٩، ٤٠.

أولًا: لا نسلّم أن الصدق والعدل والحكمة من صفات الأفعال، وإلا لجاز اتصاف الله تعالى بالكذب والظلم والسفه، وذلك محال على الله تعالى كما مرّ تحقيقه.

وإن سلمنا فلا يجوز التغيّر والحدوث في صفات الأفعال عند الحنفية الماتريدية.

قال الإمام الأعظم أبو حنيفة نعمان بن ثابت رضي الله عنه: "والفعل صفة في الأزل، والمفعول مخلوق، وفعل الله تعالى غير مخلوق"(٥٤).

فعُلِم من قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن صفات الفعل لا يجوز التغير فيها، فإن صفات الأفعال قديمة عند الحنفية الماتريدية، وليست من الصفات الإضافية المحضة، بل من الصفات الحقيقية الذاتية ذات إضافة.

وثانيًا: إن الصدق والكذب وإن كانا قسمين لكلام المخلوق، ولكن لا يقسم كلام الله تعالى إلى هذين القسمين سواء كان كلامًا نفسيًا أو لفظيًا، لأن كلامه تعالى لا يحتمل الكذب أبدًا، لأن الكلام اللفظي تعبير عن الكلام النفسي القديم القائم بذاته تعالى، فإن جاز التغيّر والكذب في التعبير جاز في المعبَّر عنه أيضًا، وهو غير جائز.

قال العلامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله: "إن القراءة حادثة، أعني أصوات القارئ التي هي من اكتسابه، يُؤمر بها تارة إيجابًا وندبًا، ويُنهى عنها حينًا، وكذلك الكتابة أعني حركات الكاتب والأحرف المرسومة".

وأما المقروء بالقراءة، المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور، المسموع بالآذان، فقديم.(٥٥)

وقال أيضًا: "ومرجع الصدق والكذب إلى المعنى"(٥٦).

وقال الشيخ المدقّق إسماعيل الحنفي الكنبوي: "ويمكن اختيار الشق الأول بناء على أن كذب الكلام اللفظي يستلزم كذب الكلام النفسي عند الشارح والمصنف لاتحادهما عندهما، وعند جمهور

---

(٥٤) الفقه الأكبر مع شرحه، ص ٢٤.

(٥٥) شرح المقاصد، المقصد الخامس، فصل الصفات الوجودية، ج ٣، ص ١١٤.

(٥٦) شرح المقاصد، المقصد الخامس، فصل الصفات الوجودية، ج ٣، ص ١١٦.

الأصحاب القائلين بأن الكلام النفسي هو معاني الكلام اللفظي ومدلولاته الوضعية، إذ الصدق والكذب راجعان إلى المعنى لكونهما عبارة عن مطابقة الحكم ولا مطابقته للواقع"(٥٧).

فعُلِم من العبارات المذكورة أن مآل الكلام النفسي القديم والكلام اللفظي واحد، والفرق من حيث التعبير والمعبَّر عنه والدال والمدلول، ومرجع الصدق والكذب إلى المعنى، أعني إن أمكن الكذب في اللفظ فهو يرجع إلى المعنى المدلول عليه اللفظ، فيلزم إمكان الكذب في الكلام القديم، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وثالثًا: إن أمكن الكذب في الكلام اللفظي فالقرآن في مرتبة الكلام اللفظي مخلوق حادث.

قال العلامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله: "التحقيق أن كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم، ومعنى الإضافة كونه صفة له تعالى، وبين اللفظي الحادث المؤلف من السور والآيات، ومعنى الإضافة أنه مخلوق الله تعالى ليس من تأليفات المخلوقين"(٥٨).

وقال العلامة نور الدين أحمد بن محمود الصابوني الماتريدي رحمه الله: "واعلم أن ههنا ثلاثة ألفاظ: قراءة، ومقروء، وقرآن".

فالقراءة فعل العبد وكسبه، وهي مخلوقة محدثة قائمة بالعبد، يُسمى بها قارئًا.

والمقروء كلام الله وصفته، وهو غير مخلوق أزلي قائم بذاته، يُسمى الله تعالى به متكلمًا.

والقرآن لفظ مشترك: تارة يطلق على القراءة المخلوقة قال الله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ أي القراءة في صلاة الفجر وتارة يطلق على المصحف دون القراءة قال النبي ﷺ: (لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو) وأراد به النهي عن المسافرة بالمصحف وتارة يطلق على المقروء، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ أي كلام الله.(٥٩)

---

(٥٧) حاشية إسماعيل الكنبوي على شرح العقائد الجلالية، ج ٢، ص ١٩٧.

(٥٨) شرح العقائد النسفية، ص ٤٩.

(٥٩) الكفاية في الهداية، ص ١٢٥، مطبوعة دار ابن حزم، بيروت.

فإذا فهمت هذا، فاعلم أن الخلق والحدوث لا يتم بدون الإرادة، فإن أراد الله تعالى بكلامه الصدق حتمًا (عند الطائفة الديابنة) فلا يحتمل الكذب قطعًا فضلًا عن الإمكان، وإن أراد بكلامه الكذب فوقع الكذب عند هؤلاء القوم، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

والقول بوقوع الكذب في كلامه تعالى كفر، أعاذنا الله منه.

وأما قول المحقق الدواني: "وأما الصفات الإضافية والسلبية فيجوز التغير والتبدل فيها في الجملة كخالقِيّة زيد وعدم خالقيته، وذلك لأن التبدل فيها إنما هو بتغير ما أُضيف إليه لا بتغير في ذاته تعالى"(٦٠). فهو ظاهر في معناه، وغرض المحقق أن الصفات الفعلية لا يتغير فيها بذاتها، بل باعتبار متعلَّقها وما أُضيفت إليه كخالقِيّة تعالى لزيد أو عدم خالقيته له، فالتغير راجع إلى المضاف إليه أعني زيدًا لا إلى الخالقية ولا إلى ذاته تعالى.

وأما العدل والحكمة والصدق، وإن سلمنا أنها من صفات الأفعال، فلا ترجع إلى الغير، بل ترجع إلى صفاته الذاتية، ولا يجوز التغير فيها.

الحمد لله على توفيقه وكرمه.

---

(٦٠) شرح العقائد الجلالية، ج ٢، ص ١٤٦.

في الخلاص عن بعض اعتراضات الطائفة الديابنة.

الاعتراض الأول:

إن الله تعالى قادر على القبائح غير فاعل لها، والقدرة على القبائح من جملة مسلّمات أهل السنّة، وصدور القبائح عنه تعالى محال عند أهل السنّة.(٦١)

قال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله: "وخالف المجوسُ المنكرون لشمول قدرة الله تعالى، طوائفُ منهم: المجوس القائلون بأنه لا يقدر على الشرور حتى خلق الأجسام المؤذية".

ومنهم النظام وأتباعه القائلون بأنه لا يقدر على خلق الجهل والكذب والظلم.(٦٢)

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولًا: المراد في عبارة العلّامة التفتازاني من عدم شمول القدرة عند المجوس والمعتزلة هو عدم القدرة على خلق القبائح، وليس أحد من أهل السنّة قائلاً بعدم قدرته تعالى على خلق القبائح، كما عُلِم من العبارة المذكورة.

وقال العلّامة قاضي عضد الدين الإيجي الأشعري، والعلّامة السيد الشريف الأشعري رحمهما الله تعالى: "ومنهم المجوس فإنهم قالوا: إنه تعالى لا يقدر على الشر، وإلا لكان خيرًا شريرًا معًا".

والجواب: إنا نلتزم التالي، فإنه تعالى خالق للخيرات والشرور كلها.(٦٣)

وقال العلّامة التفتازاني أيضًا: "وأما شمول قدرته، فما مرّ من الاختلاف كان في شمول قدرة الله تعالى بمعنى كونه قادرًا على كل ممكن، سواء تعلّق به القدرة والإرادة فوجد أم لم يوجد أصلًا أو وجد بقدرة مخلوق".

---

(٦١) الجهد المقل، المقدمة السابعة، ص ٤١.

(٦٢) شرح المقاصد، المقصد الخامس، فصل الصفات الوجودية، جـ ٣، ص ٧٥.

(٦٣) المواقف مع شرحه، المرصد الرابع، المقصد الثاني في قدرته تعالى، جـ ٨، ص ٧٢.

وقد يُفسَّر شمول قدرته بأن كل ما يوجد من الممكنات فهو معلول له بالذات أو بالواسطة، وهذا مما لا نزاع فيه لأحد من القائلين بوحدة الواجب، وإنما الاختلاف في كيفية الاستناد ووجود الوسائط وتفاصيلها. وقد تُفسَّر شمول قدرته بأن ما سوى الذات والصفات من الموجودات واقع بقدرته وإرادته ابتداءً بحيث لا مؤثر سواه، وهذا مذهب أهل الحق من المتكلمين.[٦٤]

ثانيًا: ما مراد الطائفة الديابنة بالقدرة على القبائح: الخلق أم الكسب؟

فإن كان المراد خلق القبائح فهو واقع، فما معنى الإمكان؟ قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.[٦٥] وإن كان المراد الكسب فهو تعالى منزّه عنه.

قال العلّامة إسماعيل الحنفي الكُنبوي: "لا يتصف بفعل قبيح وإن أوجده في العباد، لأن الفاعل من اتصف بالفعل لا من أوجده"[٦٦].

ثالثًا: إن القول بأن الله تعالى قادر على صدور القبائح ولا يفعلها، قول بعض المعتزلة.

قال العلّامة نور الدين بن أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني الماتريدي: "إن الظلم والسفه والكذب هل هي مقدورة لله تعالى أم لا ؟ فعندنا ليست مقدورة، بل هي مستحيلة لا يُوصف الله تعالى بالقدرة عليها".

وقالت المعتزلة: بل هي مقدورة، يقدر الله تعالى عليها ولكن لا يفعل.

وشبهتهم أن الله تعالى تمدّح بأنه لا يظلم فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾.[٦٧] وإنما يُستحق المدح من يقدر على الظلم ولا يظلم، فأما من لا قدرة له عليه فلا يُمدح على أن لا يفعل.[٦٨]

وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله: "قال أبو موسى وكثير من المعتزلة: إن الله سبحانه يقدر على الظلم والكذب ولا يفعلها"[٦٩].

---

(٦٤) شرح المقاصد، فصل الصفات الوجودية، جـ ٣، ص ٧٧.

(٦٥) سورة النحل، آ ٧٨.

(٦٦) حاشية إسماعيل الكنبوي، جـ ٢، ص ٢١٢.

(٦٧) سورة النساء، آ ٤٠.

(٦٨) الكفاية في الهداية، ص ٣٣٨.

(٦٩) مقالات الإسلاميين، جـ ٢، ص ٤٠٣.

قال الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي ناقلًا عن شرح العمدة: "ثم قال: لا يُوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم والسفه والكذب، لأن المحال لا يدخل تحت القدرة، وعند المعتزلة يقدر ولا يفعل"(٧٠).

وقال القاضي عضد الدين، والعلامة السيد الشريف رحمهما الله تعالى: "المزْدَرِيَّة هو أبو موسى عيسى بن صبيح المزْدَرِي، وهو تلميذ بَشْرٍ أخذ العلم عنه وتزهّد حتى سُمّي راهب المعتزلة. قال: الله قادر على أن يكذب ويظلم"(٧١).

رابعًا: ليس في أفعال الله قبيح، فلا معنى للقدرة على القبائح.

قال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله: "لا قبيح من الله تعالى وإن كان هو الخالق للكل، ولا واجب عليه، وإن حسن أفعاله بحكم الشرع" لا خلاف في أن الباري لا يفعل قبيحًا ولا يترك واجبًا".

أما عندنا: فلأنه لا قبح منه ولا واجب عليه، لكون ذلك بالشرع، ولا يُتصوَّر في فعله.

وأما عند المعتزلة: فلأن كل ما هو قبيح منه فهو يتركه البتة، وما هو واجب عليه فهو يفعله.

فإن قيل: الكفر والظلم والمعاصي كلها قبائح وقد خلقها الله تعالى؟ قلنا: نعم، إلا أن خلق القبيح ليس بقبيح، فهو مُوجِد القبائح لا فاعل لها.(٧٢)

وقال العلّامة جلال الدين الدواني الأشعري رحمه الله تعالى: "أجمعت الأمة على أنه تعالى لا يفعل القبيح، لكن الأشاعرة ذهبوا إلى أنه لا يُتصوّر منه القبح؛ لأن الحسن والقبح العقليين منتفيان، والشرعيين لا تعلّق لهما بأفعاله تعالى. ولا يُنسب فيما يفعل إلى جور وظلم لما تكرر وتقرر. والظلم قد يُقال على التصرف في ملك الغير، وهذا المعنى محال في حقه تعالى لأن الكل مُلكه، فله التصرف فيه كيف يشاء، وعلى وضع الشيء في غير موضعه، والله تعالى أحكم الحاكمين، وأعلم العالمين، وأقدر القادرين، فكل ما وُضع في موضع يكون ذلك الموضع أحسن المواضع بالنسبة إليه، وإن خفي وجه حسنه علينا".

---

(٧٠) المسايرة، الركن الثالث، ص ١٧٨.

(٧١) المواقف، خاتمة المرصد الرابع، ج ٨، ص ٤١٣.

(٧٢) شرح المقاصد، فصل أفعاله تعالى، ج ٣، ص ٢١٥–٢١٦.

أيضًا لما علم أنه لا قبح منه، والجور والظلم قبيح، فلا تُنسب أفعاله وأقواله إليهما.(٧٣)

فبعد تعمق النظر في العبارات المذكورة عُلِم أن فعل الباري تعالى لا يُوصف بالقبح ولا الجور ولا الظلم، لأنه خالق القبائح لا فاعل لها.

وعُلم أيضًا أن الحسن والقبح الشرعيين لا يتعلّقان بأفعاله تعالى، وإنما يتعلقان بأفعال العباد.

وأما قول جلال الدين الدواني رحمه الله: "لكن الأشاعرة ذهبوا إلى أنه لا يُتصوّر منه القبح، لأن الحسن والقبح العقليين منتفيان".

وأيضًا يُعلم هذا المفهوم من عبارة العلّامة التفتازاني، فهو بناء على الغفلة عن محل النزاع والوفاق؛ فإن الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقصان متفق عليه كما مر.

الاعتراض الثاني:

قال الشيخ محمود الحسن الديوبندي: "الكذب مقدور وممكن بالذات وممتنع بالغير عند أهل الحق، وإلا لم يصح السؤال والجواب المسطوران في شرح المقاصد".

فإن قيل: التمسك بالكتاب والسنّة يتوقف على العلم بصدق كلام الله تعالى، وكلام الرسول ﷺ، ودلالة المعجزة، وهذا لا يتأتى مع القول بأنه خالق لكل شيء حتى الشرور والقبائح، وأنه لا يقبح منه التلبيس والتدليس والكذب وإظهار المعجزة على يد الكاذب، ونحو ذلك مما يقدح في وجود صدق كلامه وثبوت النبوة ودلالة المعجزات.

قلنا: نعم، العلم بانتفاء تلك القوادح وإن كانت ممكنة في نفسها من العاديات الملحقة بالضروريات.(٧٤)

و أيضًا في شرح المقاصد في بحث الحسن والقبح: "لو لم يقبح منه الكذب وإظهار المعجزة عند الكاذب لم تثبت النبوة".

---

(٧٣) شرح العقائد الجلالية، ج ٢، ص ٢٠٢–٢٠٣.

(٧٤) شرح المقاصد، فصل أفعاله تعالى، ج ٣، ص ١٧٤.

قلنا: ربما يُمكن الشيء ويُقطع بعدم وقوعه كسائر العاديات.(٧٥)

وعُلم من هذه العبارة أيضًا أن الكذب وإظهار المعجزة على يد الكاذب مقدور لله وممتنع بالغير.

وقال صاحب المواقف وشارحه في جواب هذه الشبهة: "إن مدرك امتناع الكذب منه تعالى عندنا ليس هو قبحه العقلي حتى يلزم من انتفاء قبحه أن لا يُعلم امتناعه منه، إذ يجوز أن يكون له مدرك آخر، وقد تقدم هذا في مباحث كونه تعالى متكلمًا، ودلالة المعجزة على صدق المدّعي عادية فلا تتوقف على امتناع الكذب كما في سائر العلوم العادية التي ليست نقائضها ممتنعة. فنحن نجزم بصدق من ظهرت المعجزة على يده مع أن كذبه ممكن في نفسه، فلا يلزم الالتباس"(٧٦).

وما يستدل به الطائفة الديابنة منه ما قال صاحب المواقف وشارحه في موضع آخر: وأما العقاب ففيه بحثان:

الأول: أوجب جميع المعتزلة والخوارج عقاب صاحب الكبيرة إذا مات بلا توبة، ولم يجيزوا أن يعفو الله عنه بوجهين: الأول أنه تعالى أوعد بالعقاب على الكبائر وأخبر به أي بالعقاب عليها فلو لم يعاقب على الكبيرة وعفا لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره، وهو محال.

الجواب: غايته وقوع العذاب، فأين وجوبه الذي كلامنا فيه؟ إذ لا شبهة في أن عدم الوجوب مع الوقوع لا يستلزم خلفًا ولا كذبًا. لا يقال: إنه يستلزم جوازهما وهو أيضًا محال، لأنّا نقول: استحالته ممنوعة، إذ هما من الممكنات التي تشملها قدرته تعالى.(٧٧)

وكذا ما قال الإمام أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشهير بإمام الحرمين: "لا يمكن التمسك في تنزيه الرب تعالى عن الكذب بكونه نقصًا، لأن الكذب عندنا لا يقبح لعينه"(٧٨).

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولًا: ما ذُكر من لزوم الخلف والكذب في كلامه تعالى، وكذلك إمكان ظهور المعجزة على يد الكاذب في كلام العلماء الأشاعرة، جوابات على طريق الإلزام، ولا يُعلم منه عقيدة أكابر المشايخ الأشاعرة،

---

(٧٥) شرح المقاصد، فصل أفعاله تعالى، جـ ٣، ص ٢١٢.

(٧٦) المواقف، المرصد السادس، جـ ٨، ص ٢١٤، الجهد المقل، الباب الأول، ص ٨٥–٨٦.

(٧٧) المواقف، المرصد الثاني، جـ ٨، ص ٣٣١.

(٧٨) شرح المقاصد، فصل الصفات الوجودية، جـ ٣، ص ١١٧.

وإلا لزم التناقض في عباراتهم، كما تحقّق من عبارات أكابر المشايخ الأشاعرة من أن إمكان الكذب في كلامه تعالى وكذلك ظهور المعجزة على يد الكاذب نقص على الله، والنقص على الله من المستحيلات العقلية كما مر.

ثانيًا: وهذا القسم من الكلام صدر عنهم من وجه الغفلة عن محل النزاع والوفاق، كما ذُكر تفصيلًا.

وقال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري مشيرا إلى غفلتهم: "وأما وجه استحالة النقص ففي كلام البعض أنه لا يتم إلا على رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي".

وقال الإمام الحرمين: "لا يمكن التمسك في تنزيه الرب تعالى عن الكذب بكونه نقصًا، لأن الكذب عندنا لا يقبح لعينه".

وقال صاحب التلخيص: "الحكم بأن الكذب نقص إن كان عقليًا كان قولًا بحسن الأشياء وقبحها عقلًا، وإن كان سمعيًا لزم الدور".

وقال صاحب المواقف: "لم يظهر لي فرق بين النقص في العقل وبين القبح في العقل، بل هو بعينه، وأنا أتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسألة الحسن والقبح"(٧٩).

والعلّامة التفتازاني هو المتعجب، كما قال الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي الماتريدي، والعلّامة كمال الدين محمد بن أبي شريف الأشعري: "قال بعض محققي المتأخرين منهم أي من الأشاعرة وهو المولى سعد الدين في شرح المقاصد بعد ما حكى كلامهم: هذا الذي أوردناه عنهم إلى آخر كلام المواقف، وأنا أتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسألتي الحسن والقبح العقليين كيف لم يتأملوا أن كلامهم هذا في محل الوفاق لا في محل النزاع"(٨٠).

ثالثًا: قال العلّامة جلال الدين الدواني بعد نقل اعتراض السيد الشريف وجوابه اللذين ذكراهما في شرح المواقف: "قلت: الكذب نقص، والنقص عليه محال، فلا يكون من الممكنات ولا يشمله القدرة،

---

(٧٩) شرح المقاصد، فصل الصفات الوجودية، جـ ٣، ص ١١٧.

(٨٠) المسامرة شرح المسايرة، ص ١٧٥.

وهذا كما لا يشمل القدرة سائر وجوه النقص عليه تعالى كالجهل والعجز ونفي صفة الكلام وغيرها من الصفات الكمالية"(٨١).

أقول: فإذا دُفع ما في شرح المواقف من الشبهة، دُفعت معه الشبهات الأخرى بالطريق الأولى.

الاعتراض الثالث:

لولا يشمل القدرة القبائح والكذب للزم العجز، ولا يشمل قدرته تعالى الممكنات كلها، وهو متعالٍ عن العيوب والعجز، كما قال الشيخ محمود الحسن الديوبندي: "وخالف بعض العلماء في أن عقد الجملة الغير المطابقة للواقع أي الكذب وتنزيلها خارج عن القدرة القديمة يعني عن إخبار هذه الجملة ذات الواجب، معذور وعاجز"(٨٢).

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولًا: إن القبائح والكذب بالنسبة إلى الله تعالى من المحالات العقلية، وقدرة الباري تعالى لا تتعلق بالمحالات العقلية.

وثانياً: إنَّ المحال والممتنع لذاته هو الذي لا تتعلّق به القدرة، لعدم إرادة الله له ولعدم صلاحيته لتعلّق القدرة به، لا لقصور في قدرة الله تعالى فلايلزم العجز.

قال العلّامة الملا علي القاري الحنفي الماتُريدي المكي رحمه الله تعالى: "والحاصل أن كلَّ شيء تعلّقت به مشيئته تعلّقت به قدرته"(٨٣).

وقال العلّامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي الماتُريدي المشهور بابن الهمام، والعلاّمة كمال الدين محمد بن أبي شريف الأشعري رحمهما الله تعالى: "وذاك أي سلب الإمكان الذاتي فكان ممتنعاً لذاته كاجتماع النقيضين، وهو الذي لا تتعلّق به القدرة لعدم صلاحيته لتعلّقها، لا لقصور في القدرة"(٨٤).

---

(٨١) شرح العقائد الجلالية، جـ ٢، ص ١٩٥.

(٨٢) الجهد المقل، المقدمة السابعة، ص ٤٢.

(٨٣) الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، ص ٤٥، مطبوعة مير محمد كتب خانة، آرام باغ، كراتشي.

(٨٤) المسامرة شرح المسايرة، ص ١٤٤.

وقال القاضي عضد الدين الإيجي الأشعري، والعلاّمة السيد الشريف الأشعري رحمهما الله تعالى: "والعالم باستحالة الشيء لا يريده بالضرورة، وأيضاً لو أراده فإمّا أن يقع فيلزم الانقلاب، أو لا يقع فيلزم عجزه وقصوره عن تحقيق مراده"(٨٥).

وقال العلاّمة عبد العزيز الفرهاروي الماتُريدي رحمه الله تعالى: "وأنت تعلم أن تعلّق إرادة الله سبحانه بالمحال محال، والعجز إنما يلزم فيمن أراد ولم يستطع"(٨٦).

فَعُلِم من عبارات العلماء الربّانيين الكاملين رحمهم الله تعالى أنّ عدم تعلّق قدرته تعالى بالمحال العقلي لعدم إرادته ولعدم صلاحيته لتعلّق القدرة، ولا يلزم من ذلك العجز، بل إنما يلزم العجز إذا أراد الله تعالى شيئاً ولم يستطع.

تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

---

(٨٥) المواقف، المرصد السادس، المقصد الرابع، جـ ٨، ص ١٩٤.

(٨٦) النبراس حاشية شرح العقائد، ص ١٠٠.

الباب الثاني

وفيه ثلاثة فصول:

في تحقيق خلف الوعيد:

اعلم أن مذهب بعض المعتزلة أنّ الله تعالى لا يغفر مرتكب الكبيرة بلا توبة، وعقابه على الله واجب، لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾(٨٧).

ولقوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾(٨٨).

ولقول رسول الله ﷺ: (ثلاثة قد حُرِّمَت عليهم الجنّة: مدمن الخمر، والعاقّ، والديوث)(٨٩).

ولغيرها من الآيات والأحاديث. وإن غُفِر لهم يلزم الخلف في الوعيد وهو محال.

وأجاب عنهم مشايخ السادة الأشاعرة والماتُريدية بجوابين:

الأول: أن مرتكب الكبيرة يدخل الجنّة لا محالة، إمّا بلا عذاب، وإمّا بعد العذاب والخروج من النار.

قال العلّامة أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسَفي الماتُريدي رحمه الله تعالى: "وإذا ثبت بما بيّنا من الدلائل بقاء الإيمان" فنقول له حكمان:

أحدهما: أنّه يدخل الجنّة لا محالة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً خَالِدِينَ فِيهَا﴾(٩٠)، وصاحب الكبيرة مؤمن وقد عمل صالحات.

وثانيهما: جواز المغفرة والتعذيب، وله المشيئة في ذلك، فمن شاء عذّبه بقدر ذنبه صغيراً كان أو كبيراً عدلاً منه، ثم عاقبة أمره الجنّة، ومن شاء عفا عنه فضلاً ورحمة، وذلك ثابت بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.(٩١)

---

(٨٧) سورة النساء، آ ٩٣.

(٨٨) سورة النساء، آ ٣١.

(٨٩) رواه أحمد، رقم الحديث: ٥٣٧٢.

(٩٠) سورة الكهف، آ ١٠٧ و١٠٨.

(٩١) سورة النساء، آ ٤٨، الاعتماد في الاعتقاد، ص ٣٠١.

قال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله تعالى: "لنا على الجواز أن العقاب حقّه فيحسن إسقاطه، مع أن فيه نفعاً للعبد من غير ضرر لأحد، وعلى الوقوع الآيات والأحاديث الناطقة بالعفو والغفران"، مثل:

﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾[٩٢].

﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾[٩٣].

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾[٩٤].

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[٩٥].

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾[٩٦].

وفي الأحاديث كثرة.

والثاني: ما أجاب به بعض الأشاعرة، وهو جواز خلف الوعيد، كما قال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله تعالى: "وزعم بعضهم أن الخلف في الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى"[٩٧].

وإذا عرفتَ نفس المسألة فاعلم أن الخلف في الوعيد ليس هو أصل إمكان الكذب عند الطائفة الدِّيابِنة، كما قال الشيخ خليل أحمد السهارنفوري[٩٨] الديوبندي: "مسألة خلف الوعيد عند القدماء مختلف فيها في الجواز وعدم الجواز، وإمكان الكذب فرع خلف الوعيد المختلف فيه بين القدماء"[٩٩].

وكما قال الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي الديوبندي: "فمذهب جميع أهل الإسلام والصوفيّة الكرام والعلماء العظام في هذه المسألة أنّ الكذب داخل تحت القدرة الباري تعالى"[١٠٠].

---

(٩٢) سورة الشورى، آ ٢٥.

(٩٣) سورة الشورى، آ ٣٤.

(٩٤) سورة الزمر، آ ٥٣.

(٩٥) سورة النساء، آ ٤٨.

(٩٦) سورة الرعد، آ ٦، شرح المقاصد، المقصد السادس، فصل المعاد، ج ٣، ص ٣٩٢..

(٩٧) شرح العقائد النسفية، ص ٨٢.

(٩٨) صاحب كتاب بذل المجهود في حل سنن أبي داوود، ولد: ١٢٦٩ هـ ، ومات: ١٣٤٦ هـ.

(٩٩) براهين قاطعة، ص ٦ و٧ مطبوعة دار الاشاعت كراتشي.

(١٠٠) فتاوى رشيدية، ص ٩٤ مطبوعة ايش ايم سعيد كراتشي.

أقول بتوفيق الله وقوّته:

أولًا: قد علمت أن الكذب على الله تعالى محال اتفاقاً بين المعتزلة والماتُريدية والأشاعرة، وخلف الوعيد مختلف فيه. وأيضاً إن خلف الوعيد قول بعض الأشاعرة، فَضلاً عن جميع أهل الإسلام، وأيضاً من قال بخلف الوعيد من الأشاعرة فليس بقائل بإمكان الكذب، بل قال: خلف الوعيد من الله كرم.

وقال العلّامة عبد العزيز الفرهاروي الماتُريدي رحمه الله تعالى تحت قول العلّامة التفتازاني: "وزعم بعضهم أن الخلف في الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى. هذا جواب ثالث، وحاصله أن الخلف في الوعد كذب قبيح، وفي الوعيد لطف محمود".

وقال أيضاً: "وأجيب أوّلاً بأن معنى قولهم: الخلف في الوعيد كرم، أن الكريم إذا أخبر بالوعيد فلا يبعد من كرمه أن يعلّقه بالمشيئة وإن لم يصرّح بها".

وثانياً: بأن الوعيد قد يكون إنشاءً للتخويف لا إخباراً، والإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب.[١٠١]

وقال الإمام جلال الدين الدواني الأشعري رحمه الله تعالى: "وقيل إن المحققين على خلافه، كيف وهو تبديل القول"، وقد قال الله تعالى: ﴿لا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾.

قلت: إن حُمِلَت آيات الوعيد على إنشاء التهديد فلا خلف فيه، لأنه حينئذ ليس خبراً بحسب المعنى. وإن حُمِل على الإخبار كما هو الظاهر فيمكن أن يقال بتخصيص المذنب المغفور عن عمومات الوعيد بالأدلة المفصّلة، ولا خلف على هذا التقدير أيضاً.[١٠٢]

وقد علمت أن من قال بخلف الوعيد فعنده لا يستلزم الكذب الخلف. وعند من يستلزم الكذب الخلف فعندهم الخلف مردود. وسيأتي تحقيقه إن شاء الله.

وعلمت أيضاً أن الخلف في الوعيد جائز عند بعض الأشاعرة، والخلف في الوعد باطل بالاتفاق. وعند الطائفة الدِّيابِنة الخلف في الوعد والوعيد كليهما جائز، كما قال الشيخ محمود الحسن الديوبندي:

---

(١٠١) نبراس شرح شرح العقائد النسفية، ص ٢٣٥، مطبوعة مكتبة حقانية، ملتان.

(١٠٢) شرح العقائد الجلالية، جـ ٢، ص ٢٠٠.

الخلف في الوعد والوعيد من جملة أفراد الكذب.[١٠٣] وأيضاً قد علمت أنه إن كان الكذب فرعاً للخلف في الوعيد، أو كان الوعد والوعيد من جملة أفراد الكذب، لزم منهما أن الكذب قد وقع في كلامه تعالى عند الطائفة الديابِنة، لأنه قد علم من عبارة «شرح المقاصد» وغيرها ومن الآيات أن الخلف بمعنى المغفرة واقع كما مر.

نعوذ بالله من تلك الخرافات.

وأما دليل من ردّ الخلف في الوعيد، قال العلّامة سعد الدين التفتازاني الأشعري رحمه الله: "والمحققون على خلافه، كيف وهو تبديل للقول"، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾.[١٠٤]

قال الإمام فخر الدين الرازي الأشعري رحمه الله تعالى: "وأما الوجه الثاني من الوجهين اللذين اختارهما (في جواب المعتزلة) فهو في غاية الفساد، لأن الوعيد قسم من أقسام الخبر، فإذا جُوِّز على الله الخلف فيه فقد جُوِّز الكذب على الله، وهذا خطأ عظيم، بل يقرب من أن يكون كفراً، فإن العقلاء أجمعوا على أنه تعالى منزَّه عن الكذب. ولأنه إذا جاز الكذب على الله في الوعيد لأجل ما قيل إن الخلف في الوعيد كرم، فلم لا يجوز الخلف في القصص والأخبار لغرض المصلحة؟ ومعلوم أن فتح هذا الباب يفضي إلى الطعن في القرآن وكل الشريعة"[١٠٥].

وقال رحمه الله أيضاً في مقام آخر: "وبالجملة فالخلف في كلام الله تعالى محال"[١٠٦].

وقال الإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الماتُريدي رحمه الله تعالى: "ولا يجوز الخلف في الوعد، وكذا الخلف في الوعيد لا يجوز في الصحيح".

وقال بعض أصحابنا: "يجوز الخلف في الوعيد ولا يجوز في الوعد، لأن الخلف في الوعيد كرم فيليق به تعالى، وفي الوعد لؤم فلا يليق به تعالى. وقالوا: ليس هذا بكذب، لأن الكذب يكون في الماضي لا في المستقبل، بل يكون هذا خلفاً وهو مذموم في الوعد دون الوعيد. غير أن المحققين من أصحابنا يقولون: الخلف على الله تعالى غير جائز لا في الوعد ولا في الوعيد، لأنه لو جاز الخلف عليه لجاز أن يقال: إنه

(١٠٣) الجهد المقل، الباب الأول، ص ٧٨.

(١٠٤) شرح العقائد النسفية، ص ٨٦.

(١٠٥) التفسير الكبير، ج ١٠، ص ١٨٤، سورة النساء، آ ٩٣.

(١٠٦) التفسير الكبير، ج ١٢، ص ٥١٩، سورة الأنعام، آ ٣٤.

مخلف الوعيد، وهو غير جائز، أما في الشعر فذاك في حق العباد، وأما في حق الله فلا لاستحالة التبديل"(١٠٧).

وقال العلّامة نور الدين أحمد بن محمود الصابوني الماتُريدي رحمه الله تعالى: "اختلف أصحابنا في الجواب عنه (أي اعتراض المعتزلة)، قال بعضهم: الوعيد عام يتناول جميع العصاة من غير تخصيص، ولكن يجوز الخلف في الوعيد ولا يجوز في الوعد، لأن الخلف في الوعد لؤم وفي الوعيد كرم، والكرم يليق بصفات الله دون اللؤم. قالوا: وليس هذا بكذب، لأن الكذب يكون فيما مضى لا فيما يستقبل، بل يكون هذا خلفاً، والخلف مذموم في الوعد لا في الوعيد في المتعارف. إلا أن المحققين من أصحابنا لم يرضوا بهذا الجواب، وقالوا: الخلف لا يجوز على الله تعالى بوجه من الوجوه، لا في الوعد ولا في الوعيد، فإن الخلف تبديل القول، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(١٠٨)، لأن الخلف كذب، والكذب من الله مستحيل، سواء كان ذلك في الوعد أو في الوعيد"(١٠٩).

وقال العلّامة الملا علي القاري الماتُريدي رحمه الله تعالى في رسالته المسماة بالقول السديد في خلف الوعيد: "ثم المحققون صرّحوا بأن الخلف على الله غير جائز، لأنه لو جاز الخلف عليه لجاز أن يقال: إنه مخلف الوعيد، وهو غير جائز إجماعاً لإيهامه النقص".

لا يُقال: إنه لا يلزم من عدم جواز إطلاق هذا الوصف عليه تعالى نفي خلف الوعيد، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾(١١٠)، ولا يُقال له ماكر.

فإنّا نقول: إذا لم يجز أن يُقال له ماكر مع أنه ورد إثبات المكر في كلامه، لما فيه من إيهام النقص وإلا ففي التحقيق إنه ليس بمكر إلا صورة أو أطلق عليه مشاكلة أو على جزائه معاملة فبالأولى أنه لا يجوز تجويز أصل فعل يكون في إثباته له إيهام نقص في فعله أو نعته من غير ورود في كلامه القديم أو حديث

---

(١٠٧) الاعتماد في الاعتقاد، ص ٣٠٥.

(١٠٨) سورة ق، آ ٢٩.

(١٠٩) الكفاية في الهداية، ص ٣٣٣.

(١١٠) سورة آل عمران، آ ٥٤.

رسوله الكريم، لا سيما وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾(١١١)، ﴿وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾(١١٢) أي إيْعاده بإجماع المفسرين.

ولاستحالة التبدّل على قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾(١١٣)، ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ * مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(١١٤)، ولأن الإخبار مع العلم بأن المخبر على خلاف ما أخبر كذب، سواء كان في الماضي أو المستقبل.(١١٥)

وقال رحمه الله أيضاً ناقلاً عن إحياء علوم الدين للإمام الغزالي رحمه الله تعالى: "وفي الإحياء قال بعض الناس: لا يقبح من الله تعالى أن يتوعد بما لا يفعل، لأن الخلف في الوعيد كرم، وإنما يقبح الوعد بما لا يفعل، وهذا غير مرضي عندنا، فإن الكلام الأزلي لا يتطرّق إليه الخلف، وعداً كان أو وعيداً، وإنما يتصوّر هذا في حق العباد وهو كذلك، إذ الخلف في الوعيد ليس بحرام. انتهى كلامه".

وفي تعبيره بأنه قاله بعض الناس، وفيما سبق من تعبير السعد (التفتازاني) بأنه زعم بعضهم، إشعار بأن هذا القول ليس مذهب الأشاعرة.(١١٦)

وقال العلّامة المحدِّث المفسِّر الشاه عبد العزيز الدهلوي الماتُريدي رحمه الله تعالى تحت قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾: "يعني فلن يُخلف الله عهده، لأن خبره كلام أزلي، والكذب في كلامه نقص عظيم لا يتطرّق إلى صفاته. وما قال قائل من أهل الظاهر من أن الخلف في الوعيد كرم ولطف فمبنيٌّ على قياس الغائب على الشاهد (أي على قياس الباري تعالى على العباد)، وفي حق الباري تعالى الذي هو بريء عن جميع العيوب والنقائص، خلافُ الخبر المطلق نقصٌ سواء كان خيراً أو شراً، لأن للطفه وكرمه

---

(١١١) سورة آل عمران، آ ٩.

(١١٢) سورة الحج، آ ٤٧.

(١١٣) سورة ق، آ ٢٤

(١١٤) سورة ق، آ ٢٨ و٢٩.

(١١٥) مجموع رسائل الملا علي القاري، جـ ٧، ص ٢١٣.

(١١٦) مجموع رسائل الملا علي القاري، جـ ٧، ص ٢٢٢.

سبلا كثيرا، وجائز عليه أن يعامل باللطف والكرم ولا يلزم الخلف في الوعيد، بخلاف بني آدم فإنهم لا يتمكّنون من اللطف والكرم من غير خلف في الوعيد بسبب عجزهم البشري"[١١٧].

فعُلِم من عبارات العلماء الربانيين الكاملين أن القول بالخلف في الوعيد يلزم منه الكذب، وهو عليه تعالى محال.

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

(١١٧) تفسير فتح العزيز، (فارسي) ج ١، ص ٣٨٥.

في حكم جواز الخلف عن وعيد الكفّار والمشركين:

الكتاب والسنّة ناطقان بأن الله تعالى لا يغفر للكافر والمشرك قطعاً، ولكن هل يجوز مغفرة الكفار والمشركين أم لا ؟ ففيه مذهبان:

الأوّل: مذهب الأشاعرة، وهم يقولون بالجواز عقلاً.

والثاني: مذهب الحنفية الماتُريدية والمعتزلة، وهم يقولون بعدم الجواز عقلاً.

قال العلّامة أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي الماتُريدي رحمه الله تعالى: "العفو عن الكفر لا يجوز عقلاً خلافاً للأشعري".

وتخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة يجوز عقلاً عند الأشعري، إلا أن السمع ورد بخلافه.

لهم أنه تصرّف في ملكه فلا يكون ظلماً، إذ الظلم تصرّف في ملك الغير.

وعندنا – يعني الماتُريدية – لا يجوز تخليد الكافرين في الجنة والمؤمنين في النار، لأن الحكمة تقتضي التفريق بين المسيء والمحسن، ولهذا استبعد الله تعالى التسوية بينهما بقوله: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾(١١٨).

﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾(١١٩).

﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.(١٢٠)

ثم لا تفريق بين الفريقين في الدنيا فوجب أن تثبت التفرقة بينهما في العقبى.

وتخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة ظلم، لأنه وضع الشيء في غير موضعه. والإساءة في حق المحسن، والإنعام والإكرام في حق المسيء وضع الشيء في غير موضعه، فكان ظلماً، وذا يستحيل

---

(١١٨) سورة ص، آ ٢٨.

(١١٩) سورة الجاثية، آ ٢١.

(١٢٠) سورة القلم، آ ٣٥–٣٦.

من الله تعالى. والتصرّف في ملكه إنما يجوز إذا كان على وجه الحكمة، فأما التصرّف على خلاف قضية الحكمة فيكون سفهاً.[١٢١]

وقال العلّامة نور الدين أحمد بن محمود الصابوني الماتُريدي: "هل يجوز في العقل العفو عن الكفر والشرك أم لا ؟ قالت الأشاعرة: يجوز ذلك، وكذلك عندهم يجوز من الله تخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة، إلا أن السمع ورد أنه لا يفعل ذلك. قالوا: لأنه تصرّف في ملكه فيجوز ذلك ولا يكون ظلماً، إذ الظلم تصرّف في ملك الغير".

وقال أصحابنا رحمهم الله: "لا يجوز من الله أن يعفو عن الكافر ويخلّده في الجنة، ولا أن يخلّد المؤمنين في النار، لأن الحكمة تقتضي التفريق بين المحسن والمسيء، وما يكون على خلاف قضية الحكمة يكون سفهاً، وهو يستحيل من الله تعالى كالظلم والكذب، فلا يوصف الله تعالى بكونه قادراً عليه"[١٢٢].

فإن قالت الطائفة الديابنة: "إن العفو عن الكفر والشرك وإن لم يجز عقلاً عند الماتُريدية، ولكنه يجوز عند الأشاعرة، فَعُلِم أن الاستحالة ههنا ليست لعينه بل لغيره، أي من جانب الشرع أو العادة، فبقي إمكان الخلف عقلاً، وهو المقصود".

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: وإن كان يلزم من مذهب الأشاعرة إمكان الخلف بالنظر الجلي، ولكن إن نُظر إليه بالنظر الدقيق لا يلزم الملازمة المذكورة، لأن العفو عن الكافرين والمشركين محال عقلاً، لأنه يلزم منه إمكان الكذب، والكذب على الله محال عقلاً كما مرّ. فكذلك الخلف في وعيد الكفار محال عقلاً.

وثانياً: وإن قلنا بجواز العفو عن الكفار والمشركين عقلاً، وكذلك إن جاز له تعالى تخليد المؤمنين في النار والكافرين في الجنة عقلاً وإن امتنع شرعاً.

فهذا الجواز والإمكان في مرتبة لا بشرط شيء، أعني إن صرفنا النظر عن آيات وعيد الكفار ووعد المؤمنين، جاز له تعالى العفو عن الكفر والشرك، وكذلك يجوز له تعالى تخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين في الجنة عقلاً، ولا اعتراض لأحد عليه تعالى حينئذ، كما قال الإمام الرباني المجدد الألف الثاني

(١٢١) الاعتماد في الاعتقاد، فصل جواز العفو عن الكفر، ص ٣٠٩.

(١٢٢) الكفاية في الهداية، ص ٣٣٦.

الشيخ أحمد الفاروقي السرهندي النقشبندي المجددي رحمه الله تعالى: "وإن ألقى جميع الصالحين في النار وعذّبهم أبداً فلا اعتراض عليه تعالى"[١٢٣].

فإن قالت الطائفة الديابنة: "لزم من قولكم يعني هذا الجواز والإمكان في مرتبة لا بشرط شيء الامتناع بالغير والإمكان بالذات، وهو مقصودنا".

أقول بتوفيق الله وقوته:

لا يلزم من هذا القول المذكور الامتناع بالغير ولا الإمكان بالذات، لأنّا إذا صرفنا النظر عن آيات وعيد الكفار لا يلزم إمكان الكذب في كلامه تعالى، وأما على قولكم أي الامتناع بالغير والإمكان بالذات فيلزم إمكان الكذب في كلامه تعالى، وهو عليه محال كما مرّ مراراً.

(١٢٣) مكتوبات للإمام الرباني المجدد ألف ثاني، ج ٤، دفتر ١، ص ١٢٠.

في جوابات بعض دلائل الطائفة الديابنة:

قالت الطائفة الديابنة استدلالاً على خلف وعيد الكفار بقول القاضي البيضاوي رحمه الله تعالى: وعدم غفران الشرك مقتضى الوعيد، وإلا فلا امتناع فيه لذاته.(١٢٤)

وبقول القاضي ثناء الله الفاني الفتني النقشبندي رحمه الله تعالى: "وعدم غفران المشرك بمقتضى الوعيد لا ينافي جواز المغفرة لذاته".(١٢٥)

فعُلِم من أقوال المفسّرين أن خلف وعيد الكفار جائز، ولزم منه إمكان الكذب الدال على عموم قدرته تعالى.

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: ليس المراد بضمير الجمع المذكر في قوله تعالى: ﴿إِن تَغْفِرْلَهُمْ﴾ الكفارَ، بل المراد به المؤمنون منهم، كما قال العلّامة جلال الدين السيوطي الأشعري رحمه الله تعالى:

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ﴾ أي من قام على الكفر منهم فإنهم عبادك وأنت مالكهم تتصرّف فيهم كيف شئت، لا اعتراض عليك، ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أي لمن آمن منهم.(١٢٦)

وقال العلّامة علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن الأشعري رحمه الله تعالى: "الوجه الثاني: قيل معناه: إن تعذبهم بإقامتهم على كفرهم إلى الموت، ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أي لمن آمن منهم وتاب ورجع عن كفره"(١٢٧).

وقال العلّامة أبو البركات عبد الله بن مسعود النَّسفي الماتُريدي رحمه الله تعالى: "قال الزجّاج: علم عيسى عليه السلام أن منهم من آمن ومنهم من أقام على الكفر، فقال في جملتهم: إن تعذبهم أي إن

---

(١٢٤) تفسير البيضاوي، سورة المائدة، آ ١١٨، ج ٢، ص ١١٩.

(١٢٥) تفسير المظهري، سورة المائدة، آ ١١٨، ج ٣، ص ٢١٠.

(١٢٦) تفسير الجلالين، سورة المائدة، آ ١١٨، ص ١١١.

(١٢٧) تفسير الخازن، سورة المائدة، آ ١١٨، ج ١، ص ٥٤٢.

تعذب من كفر منهم فإنهم عبادك الذين علمتهم جاحدين لآياتك مكذبين لأنبيائك، وإن تغفر لهم أي لمن أقلع منهم وآمن"(١٢٨).

ثانياً: لو كان المراد بضميري ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ﴾ و ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الكفارَ كما هو الظاهر، فتأويل المغفرة للكفار بمعنى صرف النظر عن وعيدهم، أعني المغفرة لهم بمرتبة لا بشرط شيء، حتى لا يلزم منه خلف الوعيد المستلزم للكذب المحال كما مرّ.

وأيضاً قالت الطائفة الديابنة استدلالاً على عموم قدرته تعالى بقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.(١٢٩)

كما قال قائل منهم المسمّى بالدكتور خالد محمود الديوبندي (دكتوراه لندن): "وعقيدة أهل الحق في جنابه تعالى أنه ليس له ولد وهو منزّه عن ذلك، ولكن إن أراد الله الولد اتخذه من المخلوق، وهو ليس بعاجز عنه"(١٣٠).

فعُلِم من العبارة المذكورة أن قدرته تعالى تتعلّق باتخاذ الولد إن شاء عند هؤلاء الطائفة، وهذا بهتان عظيم، أعاذنا الله منه.

أقول بتوفيق الله وقوته:

إن استدلال القائل المذكور لا يتم، لأن هذا الشرط ليس بممكن حتى يستلزم اتخاذ الولد، بل هو محال، كما قال العلّامة الحافظ ابن كثير الدمشقي رحمه الله تعالى تحت قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ " أي لكان الأمر على خلاف ما يزعمون، وهذا شرط لا يلزم وقوعه ولا جوازه، بل هو محال، وإنما قصد تجهيلهم فيما ادعوه وزعموه، كما قال عز وجل: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾". كل هذا من باب الشرط، ويجوز تعليق الشرط على المستحيل لمقصد المتكلِّم.(١٣١)

(١٢٨) تفسير المدارك على حاشية الخازن، سورة المائدة، آ ١١٨، ج ١، ص ٥٤٢.

(١٢٩) سورة الزمر، آ ٤.

(١٣٠) اللہ عجز سے پاک ہے، ص ٢٠١، مطبوعة إدارة مطبوعات أهل السنة.

(١٣١) تفسير ابن كثير، سورة الزمر، ج ٤، ص ٥٩.

وقال العلّامة أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي الماتُريدي رحمه الله تعالى تحت قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾: "أي لو جاز اتخاذ الولد على ما تظنون لاختار مما يخلق ما يشاء، لا ما تختارون أنتم وتشاؤون"[١٣٢].

وقال العلّامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي رحمه الله تعالى: "﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾[١٣٣] استئناف مسوق لتحقيق الحق وإبطال القول بأن الملائكة بنات الله وعيسى ابنه، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، ببيان استحالة اتخاذ الولد في حقه سبحانه على الإطلاق، ليندرج فيه استحالة ما قيل اندراجاً أولياً. وحاصل المعنى: لو أراد الله سبحانه اتخاذ الولد لامتنعت تلك الإرادة لتعلقها بالممتنع، أعني الاتخاذ"[١٣٤].

وقال العلّامة مولانا ومولى الروم الشيخ إسماعيل حقي رحمه الله تعالى: "﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ كما زعم المشركون بأن الله اتخذ ولداً، ﴿لَاصْطَفَى﴾ لاتخذ واختار ﴿مِمَّا يَخْلُقُ﴾ أي من جنس مخلوقاته ما يشاء، ولم يخص مريم ولا عيسى ولا عزيراً بذلك. واتخاذ الولد لكنه لا يفعله لامتناعه، والممتنع لا تتعلق به القدرة والإرادة"[١٣٥].

وأيضاً قال الدكتور خالد محمود الديوبندي ناقلاً عن الشيخ شبير أحمد العثماني[١٣٦] الديوبندي: "وبفرض المحال لو أراد الله الولد فظاهر أنه لاصطفى من مخلوقه"[١٣٧].

فعُلِم من أقوال المفسّرين، وأيضاً من قول الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي، أن هذا التعليق ليس بممكن حتى تتعلق قدرته تعالى باتخاذ الولد، ويُعلم منه استحالة تعلّق قدرته تعالى بالقبائح.

---

(١٣٢) تفسير المدارك، جـ ٤، ص ٤٩.

(١٣٣) سورة الزمر، آ ٤.

(١٣٤) روح المعاني، جـ ٢٣، ص ٣١٢.

(١٣٥) روح البيان، جـ ٨، ص ٩٨.

(١٣٦) هو: والد المفتي محمد تقي العثماني الديوبندي.

(١٣٧) الله عجز سے پاک ہے، ص ٢٠١.

وأيضاً قالت الطائفة الديابنة استدلالاً على عموم قدرته تعالى بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.(١٣٨)

كما قال الدكتور خالد محمود الديوبندي: "لو أراد الله هداية كل نفس لهداها، ولم يكن عاجزاً عنها، وهذا يعني أن هداية كل نفس خلاف الواقع، ولكنّه قادر عليها، أي هو قادر على المعدومات كلّها"(١٣٩).

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: إن الله تعالى وإن لم يكن عاجزاً عن هداية كل نفس، لكن لا تتعلّق قدرته تعالى بهداية الكافر الأزلي؛ لأنه لو هداه لكان مخالفاً لحكمته، إذ من حكمته أنه يهدي من قبل الهداية بالاختيار، لأن العبد خُلق للابتلاء وهو بالاختيار، ولو هدى الله الكافر الأزلي لكانت هدايته بالاضطرار، وهذه مخالفة للحكمة، ومخالفة الحكمة سَفَه، وهو منزّه عن السَّفَه لأنه نقص، والنقص على الله محال. كما قال الإمام فخر الدين الرازي الأشعري رحمه الله تعالى تحت قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾(١٤٠)، "وله وجه في العقل، وهو أن الله تعالى لم يفعل فعلاً خالياً عن حكمة"(١٤١).

ثانياً: إن قوله: "إنه قادر على المعدومات كلّها" مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة، لأن قدرة الله شاملة لكل شيء، والمراد من الشيء الموجود أو ما سيُوجد، لا المعدوم المحض، كما مرّ تحقيقه.

وأيضاً قالت الطائفة الديابنة استدلالاً على قدرته تعالى بتخليق مثل محمد ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾(١٤٢)، وكذا قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾.(١٤٣)

---

(١٣٨) سورة السجدة، آ ١٣.

(١٣٩) اللہ عجزسے پاک ہے، ص ١٩٩.

(١٤٠) سورة السجدة، آ ١٣.

(١٤١) التفسير الكبير، ج ٢٥، ص ١٤٤.

(١٤٢) سورة الفرقان، آ ٥١.

(١٤٣) سورة يس، آ ٨١.

كما قال الدكتور خالد محمود الديوبندي، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا﴾، "وكان في علمه تعالى أن لا يبعث في كل قرية رسولاً، وكون بعثة الرسول في كل قرية خلاف الواقع، لكن الله قادر على أن يبعث في كل قرية رسولاً"(١٤٤).

وقال رئيس الوهابية والديابنة في الديار الهندية الشيخ محمد إسماعيل الدهلوي تحت قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾:(١٤٥) "وضمير الجمع المذكّر في "مثلهم" راجع إلى جميع بني آدم، لأن في الآية بيان المعاد، فمن يُحْيَى في المعاد فهو داخل تحت الآية الكريمة، وظاهر أن كل فرد من أفراد الإنسان يُحْيى في المعاد، فمثله ﷺ داخل تحت قدرته تعالى بمقتضى الآية الكريمة"(١٤٦).

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: في جواب استدلال الآية الأولى: إن الآية المذكورة لا تدل على أن قدرة الله تعالى تتعلق بمثل رسول الله ﷺ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون مثله ﷺ خاتم النبيين وأفضل المرسلين، وهذا غير ممكن؛ لأنه لو أمكن أن يكون أحد خاتم النبيين غيره ﷺ لما بقي هو ﷺ خاتم النبيين، ويلزم أيضاً خلاف الوعد، وخلاف الوعد ليس بجائز عند أهل السنة من الماتريدية والأشعرية اتفاقاً.

وتأويل الآية على هذا التوجيه تعليق الشرط على المحال كما مرّ.

ثانياً: إن بعثة مثله ﷺ بعده خلاف الحكمة، وخلاف الحكمة سَفَه، والسَّفَه على الله تعالى محال.

كما قال العلّامة مولانا ومولى الروم الشيخ إسماعيل حقي رحمه الله تعالى: "وفي تأويلات النجمية يشير إلى كمال القدرة والحكمة وعزّة النبي ﷺ وتأديب الخواص؛ أما القدرة فأظهر أنه قادر على ما يشاء، وأما الحكمة فقد اقتضت قلّة الأنبياء في زمان واحد إظهاراً لعزّتهم"(١٤٧).

---

(١٤٤) الله عجز سے پاک ہے، ص ٢٠٠.

(١٤٥) سورة يس، آ ٨١.

(١٤٦) يک روزه أي – رسالة يوم واحد، (فارسي) ص ٣.

(١٤٧) روح البيان، ج ٦، ص ٢٩٢.

ثالثاً: إن المراد به بعثة الرسل في زمنه قبل الإخبار بختم النبوّة لتخفيف ثقل تبليغ الأحكام، لا بعد الإخبار بختم النبوة ولا بعد ارتحاله ﷺ، كما قال العلّامة أحمد الصاوي المالكي رحمه الله تعالى: "لبعثنا في كل قرية أي في زمنك"(١٤٨).

وقال العلّامة محي السنّة علاء الدين بن علي الأشعري المعروف بالخازن رحمه الله تعالى تحت قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾: "أي رسولاً ينذرهم، ولكن بعثناك إلى القرى كلّها، وحمّلناك ثقل النذارة لتستوجب بصبرك ما أعددنا لك من الكرامة"(١٤٩).

وقال العلّامة أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسفي الماتُريدي رحمه الله تعالى تحت قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾: "أي لو شئنا لخففنا عنك أعباء نذارات جميع القرى، وبعثنا في كل قرية نبيّاً ينذرها، ولكن شئنا أن نجمع لك فضائل جميع المرسلين بالرسالة إلى كافة العالمين"(١٥٠).

فعُلِم من كلام المفسّرين أن المراد به مشيئة بعثة الرسل في زمنه قبل الإخبار بختم النبوة، أما بعد الإخبار بها فلا، لأنه يلزم على هذا التقدير الخلف في الوعد، وهو غير جائز عند أهل السنة كما مرّ. وأيضاً لا يلزم على تقدير بعثة الرسل في زمانه مثليتهم لخاتم الأنبياء في جميع صفات الكمال، بل في نفس النبوّة، حتى يلزم ما قالت الطائفة المذكورة.

فإن قيل: فمن أين التقييد بقبل الإخبار بختم النبوة؟ قلت: لأن سورة الفرقان مكيّة، والإخبار بختم نبوته عليه السلام في سورة الأحزاب، وهي مدنيّة.

وأقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: في جواب الاستدلال بالآية الثانية: إن المراد من الضمير الجمع المذكر في قوله تعالى: ﴿مِثْلَهُمْ﴾ الذين صاروا تراباً من أفراد الإنسان، أو مثلهم في أصول الذات والصفات.

---

(١٤٨) تفسير الصاوي، جـ ٣، ص ١٤١.

(١٤٩) تفسير الخازن، جـ ٣، ص ٣٧٦.

(١٥٠) تفسير المدارك، جـ ٣، ص ٣٧٦.

قال العلّامة مولانا ومولى الروم الشيخ إسماعيل حقي رحمه الله تعالى: "مثلهم أي الأناسي في الصِّغَر والحقارة بالنسبة إليهما أي السموات والأرض ويعيدهم أحياء كما كانوا، فإن بداهة العقل قاضية بأن من قدر على خلقهما فهو على خلق الأناسي أقدر، كما قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾، أو مثلهم في أصول الذات وصفاتها، وهو المعاد، فإن المعاد مثل الأول في الاشتمال على الأجزاء الأصلية والصفات المعيّنة"(١٥١).

وقال العلّامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي: "مثلهم في الصِّغَر والحقارة بالنسبة إليهما، على أن المراد بمثلهم هم وأمثالهم، أو على أن المراد به هم أنفسهم بطريق الكناية كما في مثلك يفعل كذا". وقال بعضهم: "مثلهم في أصول الذات وصفاتها، وهو المعاد"(١٥٢).

فعُلِم من هذا التحقيق أن المراد من المِثل في الآية إعادة أفراد الإنسان يوم القيامة بأعيانهم لا غيرهم المشابه لهم، ولا ذوات الأنبياء عليهم السلام، لأنهم الآن أحياء في قبورهم بأجسادهم كما دُفنوا، وكذلك يُبعثون، فلا تثبت بهذه الآية دعوى هذه الطائفة، لأن دعوى إمام الطائفة الديابنة أن مثله ﷺ في جميع الكمالات من غير ذات محمد ﷺ يتعلّق به قدرته تعالى، وبينهما بون بعيد.

كما قال الشيخ إسماعيل الدهلوي: "لأن شأن هذا الملك الملوك أن يخلق على حكم (كُن) في آن واحد مئات ألوف مثل الأنبياء والأولياء والجِنّات والملائكة وجبريل ومحمد ﷺ"(١٥٣).

وثانياً: لا يصح استدلالهم بهذه الآية، لأن الباري تعالى كما هو قادر على إعادة أفراد الإنسان يوم القيامة، فكذلك يعيدهم بالفعل، وليس الحكم كذلك في مثله ﷺ اتفاقاً.

وأيضاً قال إمام الطائفة الديابنة: "ولو كان المراد من المحال الممتنع لذاته الذي لم يدخل تحت قدرته تعالى، فلا نُسَلِّم أن الكذب بمعنى ما سُطر محال؛ لأن القضية غير المطابقة للواقع، وإلقاءها على الملائكة والأنبياء ليس بخارج عن القدرة الإلهية، وإلا يلزم أن تكون القدرة الإنسانية أزيد من القدرة الربانية، لأن عقد القضية الغير المطابقة للواقع وإلقاءها على المخاطبين في قدرة أكثر أفراد الإنسان"(١٥٤).

---

(١٥١) روح البيان، جـ ٧، ص ٥١٥.

(١٥٢) روح المعاني، جـ ٢٣، ص ٧٦.

(١٥٣) تقوية الإيمان، ص ٦٨ مطبوعة مجلس نشريات اسلام كراتشي.

(١٥٤) يك روزه أي – رسالة يوم واحد، (فارسي) ص ١٨.

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: إن قول إمام الطائفة الديابنة: "لأن القضية الغير المطابقة للواقع وإلقاءها على الملائكة والأنبياء ليس بخارج عن القدرة الإلهية، وإلا يلزم أن تكون القدرة الإنسانية أزيد من القدرة الربانية" — قول سخيف؛ لأنه تعالى خالق جميع أفعال العباد سواء كانت حسنة أو قبيحة، والإنسان كاسبها، وكسب الإنسان بإرادة الله تعالى، فكيف تكون قدرة الإنسان أزيد من قدرة الله تعالى؟

ثانياً: إن قول إمام الطائفة المذكورة إن "القضية الغير المطابقة للواقع وإلقاءها على الملائكة والأنبياء عليهم السلام ليس بخارج عن القدرة الإلهية". ما المراد بإلقاء القضية غير المطابقة للواقع على الملائكة والأنبياء عليهم السلام؟

أما إلقاؤها على الأنبياء المبعوثة في الماضي فلزم احتمال وقوع الكذب في الكتب المنزلة كالتوراة والإنجيل والقرآن. أو إلقاؤها على الأنبياء في المستقبل فيلزم منه جواز بعثة الأنبياء بعد خاتم الأنبياء ﷺ، وهذا ممنوع.

وقالت الطائفة الديابنة أيضاً، كما قال المولوي عبد الواحد التهانوي الديوبندي: "ومن اعتقادنا أن القبائح غير الكذب والخلف كما هي داخلة تحت القدرة القديمة، كذلك الكذب والخلف داخلان تحتها، لكن مع القدرة، كما أنه سبحانه تعالى لا يريد القبائح غير الكذب والخلف ولا تتعلّق أفعال القبائح بالتكوين، كذلك لا يريد الكذب ولا الخلف، ونعبر عن عدم الإرادة وعدم التكوين بالامتناع بالغير(١٥٥)".

فخلاصة كلامه: "إن القبائح داخلة تحت قدرته تعالى بمعنى أنه إن أراد الله فعل القبائح فعلها بالاختيار، ولكنه لا يفعلها لأنه لا يريدها بالاختيار، فبقي الإمكان بالذات".

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: إنَّ القبائحَ كلَّها ليست داخلةً تحت قدرةِ اللهِ تعالى بمعنى عدمِ تعلّقِ قدرتِهِ بها، بل هي من المستحيلاتِ العقلية؛ لأنها لا تتعلّق بها مشيئةُ اللهِ تعالى. قال العلّامة نور الدين أحمد بن محمود الصابوني

(١٥٥) تنزيه الإله السبوح، ص ٣٩٨.

الماتريدي رحمه الله عليه: "لأن المحال ما لا يمكن في العقل تقدير وجوده، والجائز ما يمكن في العقل تقدير وجوده"(١٥٦).

وقال الملا علي القاري الحنفي الماتريدي رحمه الله عليه: "والحاصل أن كلَّ شيءٍ تعلَّقت به مشيئته تعلَّقت به قدرتُه"(١٥٧).

فَعُلِمَ من عبارات العلماء الراسخين أن القبائحَ كلَّها لا يمكن في العقل تقدير وجودها، ولا تتعلّق بها مشيئةُ اللهِ تعالى، وإلا للزم صدورُ القبائح من الله تعالى، وتعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ثانياً: لا تكون القبائحُ من صفة الأفعال؛ لأنه تعالى لا يريدها، ولو أرادها لكانت صادرةً عنه بالفعل، فضلاً عن الإمكان، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.(١٥٨)

وقال المولوي عبد الواحد التهانوي الديوبندي معترضاً على الإمام الهمام المجدد الشاه أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي رحمه الله عليه: "إنه سلّم في التنزيه الأول تحت عباراته المرقومة (١٩و٢٠) أن كذبَ ما سوى الله ممكن، وفي ما سوى الله ذاتُ محمدٍ ﷺ أيضاً بلا نكير، فلزم من قوله إمكانُ كذبِ محمدٍ ﷺ لا محالة".

فلا نعلم لما عَرَضَ للمجتهد البَريلوي عداوةُ الباري تعالى من أنه تعالى قادرٌ على خلاف كلامه (الصادق) وإن كان لا يريده بالاختيار.

أقول بتوفيق الله وقوته:

أولاً: إن قول القائل إن الإمام الهمام الشاه أحمد رضا خان رحمه الله عليه سلَّم بأن كذب ما سوى الله ممكن، وفي ما سوى الله ذات محمد ﷺ، فلزم من قول الإمام إمكانُ كذب محمد ﷺ لا محالة قولٌ باطلٌ وافتراءٌ عليه. لأن العبارتين المذكورتين في «التنزيه الأول» هما هاتان:

---

(١٥٦) الكفاية في الهداية، ص ٤٨٤.

(١٥٧) الروض الأزهر، ص ٤٥.

(١٥٨) سورة يس، آ ٨٢.

قال الإمام الهمام: وفي تفسير علامة الوجود السيد أبي السعود: "ومن أصدق من الله حديثاً إنكارٌ لأن يكون أحد أصدق منه تعالى في وعده وسائر أخباره، وبيان لاستحالته، كيف لا والكذب محال عليه سبحانه تعالى دون غيره".

وفي تفسير روح البيان: "ومن أصدق من الله حديثاً لا يكون أحد أكثر صدقاً منه، فإن الكذب نقص، وهو على الله محال دون غيره"(١٥٩)؛ لأن المولوي عبد الواحد يستدل على مدعاه بلفظ دون غيره، ولا يفيده؛ إذ لا يمكن الكذب لسائر الأنبياء فيما يبلّغونه عن الله إلى الخلائق، فمن أين جاز الكذب لخاتم الأنبياء ﷺ؟ لأن إمكان الكذب للأنبياء عليهم السلام يرجع إلى كذب كلام الله تعالى، فمآل كذب الأنبياء وكذب الله واحد.

وقال القاضي عضد الدين الإيجي الأشعري، والعلامة السيد الشريف الأشعري رحمهما الله: "أجمع أهل الملل والشرائع كلها على وجوب عصمتهم عن تعمّد الكذب فيما دلَّ المعجز القاطع على صدقهم فيه، كدعوى الرسالة وما يبلّغونه عن الله إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلاً لأدّى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو محال"(١٦٠).

وأما توجيه لفظ غير في قول المفسرين دون غيره فهو في حكم العام المخصوص عنه البعض، أي أن الأنبياء عليهم السلام مخصوصون عن إمكان الكذب فيما يبلّغونه من الله تعالى إلى الخلائق.

ثانياً: إن قول القائل المذكور إن الله تعالى قادر على خلاف كلامه الصادق وإن كان لا يريده بالاختيار كلام سطحي؛ فإن قدرة الله تعالى لا تتعلق بما لا يريده، كما مرّ تحقيقه.

(١٥٩) سبحان السبوح، فتاوى رضوية للإمام أحمد رضا، ج ١٥، ص ٣٢٨.

(١٦٠) شرح المواقف، المرصد الأول، المقصد الخامس في عصمة الأنبياء، ج ٨، ص ٢٨٨.

الخاتمة

خلاصةُ التحقيق المذكور هي:

إن الكذب والخُلْف بالمعنى الذي هو مرادُ الطائفة المذكورة، وكذلك القبائح كلّها من المحالات العقلية بالنسبة إلى الله تعالى عند أهل السنة من الماتريدية والأشعرية.

وما قال بعض الأشاعرة من أن الكذب ليس بقبيح لعينه، فهو قول صدر عنهم غفلةً عن محل النزاع والوفاق.

وأما قولهم ليس بالنسبة إليه تعالى قبيح فقول صحيح، لأنه ليس في أفعاله تعالى فعل قبيح، ولكن المراد بسلب القبائح عنه تعالى ما هو قبيح بالنسبة إلى العباد؛ لأنه يلزم منه النقص بالنسبة إليه تعالى، فهو منزه عنه، لأن إمكان القبيح له تعالى مفضٍ إلى فعل القبيح، فنسبة الفعل والإمكان كلاهما محالان له تعالى بالضرورة. ولا يلزم عجزه تعالى عند عدم الإمكان؛ لأن قدرته تعالى لا تتعلق بالقبائح ولا يريدها، ولو أراد الله فعل القبائح وتعلقت قدرته بها ولا يستطيع فعلها، فحينئذ يلزم العجز تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً كما مر تفصيلاً.

اللهم أرِنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرِنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

والحمد لله على كرمه وإحسانه وتوفيقه لتحقيق الحق وإبطال الباطل، وصلى الله على حبيبه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

تمّ بالخَير – تاريخ الافتتاح: ١٥ جمادى الآخرة ١٤٤٥ للهجرة،

وتاريخ الاختتام: ٤ شعبان المعظم ١٤٤٥ للهجرة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
تفسير الجلالين للإمامين جلال الدين السيوطي والمحلي
تفسير الصاوي للشيخ أحمد الصاوي المالكي
تفسير البيضاوي للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي
تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير ابن كثير للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي
التفسير الكبير للإمام الهمام فخر الدين الرازي
تفسير روح المعاني للعلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي
تفسير روح البيان للعلامة مولانا ومولاي الروم الشيخ إسماعيل حقي
تفسير المظهري للقاضي ثناء الله الفاني فتّي النقشبندي المجددي
تفسير الخازن للعلامة علاء الدين علي بن محمد المعروف بالخازن
تفسير المدارك للعلامة أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي
تفسير فتح العزيز للإمام المحدث الشاه عبد العزيز الحنفي الدهلوي (محدث اللأعظم في الديار الهندية)
المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي
شرح المواقف للعلامة السيد الشريف
شرح المقاصد للعلامة المحقق سعد الدين التفتازاني
شرح العقائد للعلامة المحقق سعد الدين التفتازاني
النبراس شرح شرح العقائد للعلامة عبد العزيز الفرهاروي
الفقه الأكبر للإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي
أدلة الإسلاميين للإمام أبو الحسن الأشعري
الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر للعلامة الملا علي القاري الحنفي المكي
الاعتماد في الاعتقاد للإمام أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي
الكفاية في الهداية للعلامة نور الدين أحمد بن محمود الصابوني
الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الإمام محمد بن محمد الغزالي الشافعي

المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي المعروف بابن الهمام

المسامرة شرح المسامرة للعلامة كمال الدين محمد بن أبي شريف

شرح السنوسية للإمام محمد بن يوسف السنوسي الحسني

شرح العقائد الجلالية للعلامة جلال الدين الدواني

حاشية شرح العقائد الجلالية للعلامة الشيخ إسماعيل الحنفي الكنوي

القول السديد في خلف الوعيد للإمام العلامة الملا علي القاري الحنفي المكي

سبحان السبوح عن كذب مقبوح (العطايا النّبوية في فتاوى الرّضوية) للإمام الهمام المجدد أحمد رضا خان الحنفي الماتريدي القادري البريلوي (محدث وفقيه الديار الهندية)

المكتوبات للإمام الرباني مجدد ألف الثاني الشيخ أحمد الفاروقي الحنفي السرهندي النقشبندي (سيد المتصوفين وشيخ النقشبند)

حاشية على شرح العقائد للعلامة عبيد الله القندهاري

التوضيح للعلامة عبيد الله بن مسعود الملقب بصدْر الشريعة

التلويح شرح التوضيح للعلامة سعد الدين التفتازاني

مسلم الثبوت للعلامة محب الله البهاري

فواتح الرحموت لبحر العلوم عبد العلي السهالوي

تسبيح الرحمن لسيد الشريف سماحة العلامة أحمد سعيد الحنفي الكاظمي (محدث باكستان)

تقديس الوكيل للعلامة غلام دستكير الهاشمي القصوري

توضيح البيان للعلامة المحقق غلام رسول الحنفي السعيدي

فتاوى رشيدية للشيخ رشيد أحمد الكنكوهي الديوبندي

براهين القاطعة للشيخ خليل أحمد السهارنفوري (الأنبيتوي) الديوبندي

الجهد المقل للشيخ محمود الحسن الديوبندي

تنزيه الإله السبوح للمولوي عبد الواحد التهانوي الديوبندي

الله عجز سے پاک ہے لمختلف علماء ديوبند

یک روزه أي – رسالة يوم واحد، (فارسي)